

الأحكام المتعلقة بالصبي في الحج

إعداد

د. عبدالفتاح عبدالصابر حسين أحمد
الأستاذ المساعد بكلية الشريعة وأصول الدين
جامعة الملك خالد

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي أبان للعباد منهج التربية القويم، وأوضح لهم مبادئ الخير والإصلاح في أحكام شرعه الحنيف.

والصلاة والسلام على رسول الله، محمد بن عبد الله، أشرف المرسلين، وإمام المتقين، بعثه ربه تعالى معلماً ومؤدباً، فكان القدوة للعالمين، والمنارة للبررة المؤمنين، ورضي الله عن آله الطاهرين، وصحبه الطيبين الذين أعطوا الأجيال الأمثلة الفريدة في تربية وتعليم النشء على منهج الشرع القويم، والصراط المستقيم، ورحم الله من سار على منوالهم وسلك طريقهم إلى يوم الدين. وبعد

فإن الله عز وجل نوع شرعه وأحكامه على الإنسان من حين يولد إلى أن يموت، وقد أمر الشرع الحكيم الوالدين -أو من يقوم مقامهما- بحسن تربية الصبي وتأديبه وتعويده على الأخلاق الفاضلة والصفات الحسنة المتفقة مع شرع الله وحكمه، وكذلك العبادات والأحكام العملية، حتى يشبَّ وقد أُلِفَ حسن العادات، وتدرَّب على معظم العبادات من طهارة وصلاة، وما أمكن من صوم ومناسك، فيسهل عليه بعد البلوغ والتكليف الأداء، وتصير له سجية، وما زال هذا دأب الصحابة الأجلاء والمربين الفضلاء.

هذا وإن كثيراً من الناس الذين يقيمون بقرب مكة المكرمة، أو يتمكنون من الوصول إليها يصحبون أولادهم الصغار -مميزين وغير مميزين- في

أثناء أداء المناسك، ويحرمون لهم، أو يمكنونهم منه، ومع اختلاف كثير من أحكام المناسك بين المكلفين والصبيان أردت -والله الموفق- أن أكتب بحثاً في الأحكام المتعلقة بالصبيان في الحج، راجياً المولى جل وعلا أن ينفع به، وأن يجعله ذخراً لي في العاقبة.

وقد كتبت في مقدمة ومبحث تمهيدي وثلاثة مباحث وخاتمة:

المبحث التمهيدي: التعريف بالصبي، وهل هو مخاطب شرعاً؟ وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الصبي والألفاظ التي تطلق على من هو دون البلوغ.

المطلب الثاني: الفرق بين الصبي المميز وغير المميز.

المطلب الثالث: هل الصبي المميز مخاطب شرعاً؟

المطلب الرابع: حسنات الصبي تكتب له بفضل الله تعالى.

المبحث الأول: حكم حج الصبي وبلوغه في أثنائه، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: مشروعية حج الصبي أو الحج به.

المطلب الثاني: إحرام الصبي لازم أم لا؟

المطلب الثالث: حكم حج الصبي المميز بغير إذن وليه.

المطلب الرابع: حج الصبي لا يجزئه عن حجة الإسلام.

المطلب الخامس: بلوغ الصبي في أثناء إحرامه بالحج.

المبحث الثاني: من له ولاية الحج بالصبيان وكيفية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: من له ولاية الحج بالصبي أو الإذن له به.

المطلب الثاني: كيفية حج الصبي أو الحج به، وفيه خمسة أفرع:

الفرع الأول: ذكر مذاهب الفقهاء مفصلة في كيفية حج الصبي.

الفرع الثاني: هل يجوز للولي المحرم أن يحرم عن الصبي؟
الفرع الثالث: حكم إحرام الولي عن الصبي المميز.
الفرع الرابع: هل يشترط فيمن يطوف بالصبي أن يكون قد طاف عن نفسه؟
الفرع الخامس: هل يجوز للولي أن يصلي ركعتي الطواف عن الصبي؟
المبحث الثالث: ارتكاب الصبي محظورات الإحرام، وعلى من تكون نفقة حجه؟ وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: حكم ارتكاب الصبي محظورات الإحرام أو الحرم.
المطلب الثاني: على من يكون جزاء جنایات الصبي في الإحرام أو الحرم؟
المطلب الثالث: حكم صيام الولي أو الصبي فيما وجب من فدية بارتكابه محظوراً، وفيه فرعان:

الفرع الأول: صيام الولي.
الفرع الثاني: صيام الصبي.
المطلب الرابع: الترجيح في مسألة ارتكاب الصبي محظورات الإحرام أو الحرم.

المطلب الخامس: حكم الوطء من الصبي المحرم، وهل يلزم به قضاء؟ وفيه ثلاثة أفرع:

الفرع الأول: هل يفسد حج الصبي إذا وطئ؟
الفرع الثاني: حكم قضاء الصبي الحج إذا أفسده بالوطء.
الفرع الثالث: قضاء الصبي الحج الفاسد أثناء الصبا.
المطلب السادس: نفقة حج الصبي هل هي في ماله أو مال وليه؟
الخاتمة في أهم نتائج البحث.



المبحث التمهيدي التعريف بالصبي وهل هو مخاطب شرعاً؟

وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول

تعريف الصبي والألفاظ التي تطلق على من هو دون البلوغ

أولاً: تعريف الصبي:

ورد لفظ (الصبي) في القرآن الكريم مرتين، أولاًهما: قوله تعالى عن نبي الله يحيى - عليه السلام -: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [مريم: ١٢]، والثانية قوله عز وجل عن عيسى - عليه السلام -: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْأَمْهِدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩].

والصبي هو من لدن يولد إلى أن يفطم، والجمع: صبية بكسر الصاد وضمها، وأصبية بفتح الهمزة، وصبوة بكسر الصاد وفتحها، وصبيان بكسر الصاد وضمها، وصبوان بكسر الصاد، والصبي: الغلام، والجارية صبية، والجمع صبايا، ويقال لها أيضاً صبي، فالصبي يطلق على الذكر والأنثى، والفقهاء يطلقون الصبي على من لم يبلغ^(١).

(١) لسان العرب لابن منظور، باب الواو والياء فصل الصاد (٤٤٩/١٤)، الصحاح للجوهري، باب الواو والياء فصل الصاد (٢٣٩٨/٦).

وهناك ألفاظ تطلق على الصبي، وهي: الصغير والوليد والفطيم والطفل والغلام والمراهق واليافع والحزور - بفتح الحاء المهملة والزاي وتشديد الواو المفتوحة - وهو الغلام الذي شبَّ وقوي وخدم وكاد يدرك^(١)، والفقهاء يطلقون الصبي من لم يبلغ^(٢).

المطلب الثاني

الفرق بين الصبي المميز وغير المميز

اختلف الفقهاء في حد الصبي المميز: هل يكون ببلوغه سبع سنين أم أنه لا ينضبط بسن معينة؟ على قولين:

الأول: أن الصبي المميز هو من بلغ سبع سنين، وإليه ذهب الحنابلة في الصحيح من المذهب وبعض الحنفية^(٣)، واستدلوا بقوله ﷺ: «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين...» الحديث^(٤).

والحديث يدل على أن السابعة هي سن التمييز وفهم الخطاب، وأما قبل هذه السن فهو صبي غير مميز^(٥).

(١) تحفة المودود بأحكام المولود لابن القيم (ص ٢٣٦)، الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٢١٩)، الصحاح، باب الرء فصل الحاء (٢/ ٦٢٩).

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٢١٩).

(٣) كشف القناع للبهوتي (١٧/ ٢)، الإنصاف للمرداوي (١٩/ ٣)، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام (ص ٣٤)، تيسير التحرير لأمر بادشاه (٣/ ٥٧).

(٤) رواه أحمد وأبو داود والدارقطني والحاكم وصححه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهو حديث صحيح، انظر: مسند أحمد (٢/ ١٨٠)، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة (١/ ١٨٥)، سنن الدارقطني، كتاب الصلاة (١/ ٢٣١)، المستدرک للحاكم، كتاب الصلاة (١/ ٣١١)، البدر المنير لابن الملقن (٣/ ٢٣٨).

(٥) تيسير التحرير (٣/ ٥٧)، كشف القناع (١٧/ ٢)، تحفة المودود لابن القيم (ص ٢٩١-٢٩٢)، الشرح المتمتع لابن عثيمين (٢/ ٧٢).

الثاني: أن الصبي المميز هو الذي يفهم الخطاب، ويرد الجواب، ولا ينضبط بسن، بل يختلف باختلاف الأفهام، قالوا: واشتقاق اللفظ يدل عليه، وهو مذهب جمهور الفقهاء، والمراد بفهم الخطاب ورد الجواب: أنه إذا تكلم بشيء من مقاصد العقلاء فهمه وأحسن الجواب عليه، وليس المراد أنه إذا دعي أجاب^(١).

وقريب من القول الثاني من عرّف الصبي المميز: بأنه من صار أهلاً لأن يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي كذلك، وهو قول بعض الحنفية وبعض الشافعية^(٢).

وقريب منه أيضاً من عرّف المميز: بأنه الذي يعرف يمينه من شماله، أي يعرف ما يضره وما ينفعه، وهو قول لبعض الشافعية، قالوا: ويوافقه ما روي أن النبي ﷺ سُئل: متى يؤمر الصبي بالصلاة؟ فقال: «إذا عرف يمينه من شماله»^(٣)، أي ما يضره وما ينفعه^(٤).

والراجح أن الصبي المميز هو الذي يفهم الخطاب، ويحسن الجواب ولا يتحدد بسن معينة لما يأتي:

١. إن البيئات والمجتمعات تختلف، فالصبي الذي ينشأ في بيئة حضرية أهلها ذو علم وثقافة يكون مميزاً دون سن السابعة غالباً، وهذا أمر واقع مشاهد كثيراً.

(١) جامع احكام الصغار للأستروشنى (٢/ ٨٢)، مواهب الجليل للخطاب (٣/ ٤٣٥)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/ ٥٤١)، المجموع شرح المذهب للنووي (٧/ ٢٨)، كشف القناع (٢/ ١٧)، المطلع على أبواب المقنع للبعلي ابن اللحام (ص ٥١).

(٢) التقرير والتجوير لابن أمير الحاج (٢/ ٣١٨)، تيسير التحرير (٣/ ٥٧)، نهاية المحتاج للرمل (١/ ٣٩٠)، إغانة الطالبين للبكري الملياري (١/ ٣٣).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة (١/ ١٨٨)، وإسناده ضعيف، انظر: فتح الباري (٥/ ٢٩٣)، البدر المنير (٣/ ٢٤١)، التلخيص لابن حجر (١/ ٤٧١).

(٤) حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج للرمل (١/ ٣٩٠)، إغانة الطالبين (١/ ٣٣).

٢. إن الأفهام تختلف، فنجد أحياناً صبيّاً يحفظ القرآن كله أو بعضه، وأحياناً يحفظ متون العلوم الشرعية المختلفة في سن أقل من سبع، ولا يمكن حينئذ أن يكون مثل هذا الصبي غير مميز.
٣. إن أمر النبي ﷺ الآباء أن يأمرُوا أولادهم بالصلاة لسبع سنين لا يعني أن الصبي دون السابعة لا يؤمر بغير الصلاة من الفضائل والأخلاق التي تتطلب تمييزاً، والله أعلم.

المطلب الثالث

هل الصبي المميز مخاطب شرعاً؟

أجمع أهل العلم على أن الصبي غير المميز غير مكلف ولا مخاطب لا بالإيمان ولا بالأحكام الشرعية، لأنه لا يفهم خطاب التكليف على الوجه المعتبر.

وأما الصبي المميز فقد ذهب عامة أهل العلم من العلماء إلى أنه غير مكلف ولا مخاطب بالشرائع^(١).

واستدلوا على ذلك بأدلة، منها: قوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يعقل وعن الصبي حتى يحتلم»^(٢).

(١) المستصفى للغزالي (٨٣/١)، الإحكام في أصول الأحكام للأمامي (١١٤/١)، شرح الكوكب المنير لابن النجار (٤٩٩/١)، إرشاد الفحول للشوكاني (ص ١١)، المقدمات المهمات لابن رشد (١/٤-٥).

(٢) رواه الخمسة إلا الترمذي، وابن حبان والحاكم، من حديث عائشة رضي الله عنها والحديث صحيح، انظر: مسند أحمد (١٠٠/٦)، سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب رفع القلم عن ثلاثة (٢٤٣/٤)، سنن النسائي، كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج (١٥٦/٦)، سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم (٦٥٨/١)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، كتاب الإيمان، باب التكليف (٣٥٥/١)، المستدرک، كتاب البيوع (٦٧/٢)، البدر المنير (٢٢٦/٣).

فإن قيل: إذا كان الصبي غير مكلف، فكيف وجب عليه الزكاة^(١) والنفقات والضمانات؟

والجواب: أن هذه الواجبات ليست متعلقة بفعل الصبي، بل بماله وذمته، فإنه أهل للذمة بإنسانيته المتهاياً بها لقبول فهم الخطاب عند البلوغ، والمتولي لأداء هذه الواجبات عنه هو الولي، فكانت هذه الواجبات من باب خطاب الوضع، لا من باب خطاب التكليف^(٢).

وقد ذهب الإمام أحمد في رواية عنه إلى أن المراهق مكلف بالصلاة^(٣)، وفي رواية أخرى عنه: أن ابن عشر سنين مكلف بالصوم إذا أطاقه^(٤)، وهذه روايات ضعيفة ومرجوحة، أو مؤولة فلا يعول عليها.

كما ذهب المالكية - في المعتمد عندهم - وبعض الشافعية إلى أن الصبي المميز مخاطب بالمندوبات والمكروهات دون الواجبات والمحرمات^(٥)، وهي مسألة أصولية، متعلقة بمسألة أخرى وهي: هل الأمر بالأمر بالشيء أمر بذلك الشيء أم لا؟ وليس هذا مجال بحثها.

ولكن لا تعارض بين القول بأن الصبي مخاطب بالمندوبات والمكروهات وبين القول بعدم تكليف الصبي المميز، لأن مخاطبة الصبي بالمندوبات

(١) ووجوب الزكاة في مال الصبي هو قول الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية خلافاً للحنفية الذين لم يوجبوا الزكاة في مال الصبي إلا الزروع والثمار، لأن الزكاة فيها معنى مؤنة الأرض. انظر: بداية المجتهد (١/ ٣٠١)، المجموع (٥/ ٢٦٧)، كشف القناع (٤/ ٣٠٩)، المحلى لابن حزم (٥/ ٢٠٥)، شرح فتح القدير (٢/ ١٥٧).

(٢) البحر المحيط للزركشي (٢/ ٥٧-٥٨)، المستصفى (١/ ٨٤)، الإحكام للأمدى (١/ ١١٥)، إرشاد الفحول (ص ١١).

(٣) المغني (٢/ ٣٥١)، الإنصاف (٣/ ٢٠).

(٤) المغني (٤/ ٤١٣)، الإنصاف (٧/ ٣٥٦).

(٥) مقدمات ابن رشد (١/ ٥، ٤)، نفائس الأصول شرح المحصول للقرافي (٢/ ٢٤) و(٣/ ١٠١)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/ ١٨٦)، البحر المحيط للزركشي (٢/ ٥٧) وما بعدها.

والمكروهات هو على سبيل التعويد والتمرين، وليس على سبيل التكليف، ولذلك يذهب بعض الأصوليين إلى أن المندوب والمكروه ليس تكليفاً^(١).

المطلب الرابع

حسنات الصبي تكتب له بفضل الله تعالى

أجمع أهل العلم على أن الصبي لا تكتب عليه السيئات، لأنه مرفوع عنه القلم وهو التكليف، كما ذهب أكثر أهل العلم إلى أن الصبي إذا فعل الطاعات كالصلاة والصوم والحج والزكاة ونحوها فإن الله عز وجل يكتب له الحسنات، تفضلاً منه، والله ذو الفضل العظيم^(٢).

يقول ابن عبد البر: أما ما جرى القلم له بالعمل الصالح فغير مستنكر أن يكتب للصبي درجة وحسنة في الآخرة بصلاته وزكاته وحجه وسائر أعمال البر التي يعملها على سنتها، تفضلاً من الله عز وجل عليه، كما تفضل على الميت بأن يؤجر بصدقة الحي عنه، ويلحقه ثواب ما لم يقصده ولم يعمله مثل الدعاء له والصلاة عليه، ألا ترى أنهم أجمعوا على أمر الصبي إذا عقل الصلاة بأن يصلي، وقد صلى رسول الله ﷺ بأنس واليتم معه والعجوز من ورائهما^(٣)، وأكثر السلف على إيجاب الزكاة في أموال اليتامى، ويستحيل أن

(١) إحكام الأمدي (٩٢ / ١)، فواتح الرحموت (١١٢ / ١)، شرح الكوكب المنير (٤٠٥ / ١)، تيسير التحرير (٢٢٤ / ٢)، البحر المحيط (٣٨٤ / ١) و(٣٩٧) و(٥٠ - ٥١).

(٢) حاشية ابن عابدين (٥٢٩ / ١)، الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٣٠٧)، غمز عيون البصائر للحموي (٣١٢ / ٣)، الفواكه الدواني للنفراوي (١٦٩ / ١)، مواهب الجليل (٥٥ / ٢)، الأم للشافعي (١١١ / ٢)، حاشية الرملي على أسنى المطالب (٥٠٢ / ١)، كشاف القناع (١٧ / ٢)، الفروع لابن مفلح (٤١٣ / ١)، المحلى (٢٧٦ / ٧)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للمباركفوري (٣١٣ - ٣١٤).

(٣) متفق عليه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه انظر صحيح البخاري بشرح فتح الباري كتاب الصلاة باب الصلاة على الحصر (٤٨٩ / ١)، صحيح مسلم بشرح النووي كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب جواز الجماعة في النافلة والصلاة على حصر (١٦٢ / ٥).

لا يؤجروا على ذلك، وكذلك وصاياهم إذا عقلوا، وللذي يقوم بذلك عنهم أجر، كما للذي يحجهم أجر فضلاً من الله ونعمة، فلا شيء يجرم الصغير التعرض لفضل الله.

وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه معنى ما ذكرت ولا مخالف له أعلمه ممن يجب اتباعه، ثم ساق بسنده عن عمر أنه قال: تكتب للصغير حسنة ولا تكتب عليه سيئاته^(١).

وقال النووي: يكتب للصبي ثواب ما يعمل من الطاعات، كالطهارة والصوم والصلاة والزكاة والاعتكاف والحج والقراءة... وغير ذلك من الطاعات، ولا يكتب عليه معصية بالإجماع، ودليل هذه القاعدة الأحاديث الصحيحة المشهورة، كحديث: ألهذا حج؟ قال: «نعم، ولك أجر»، وحديث السائب بن يزيد رضي الله عنه وحديث جابر رضي الله عنه وغيرهما^(٢)... وحديث صلاة ابن عباس رضي الله عنه^(٣) وحديث تصويم الصبيان يوم عاشوراء، وهو في الصحيحين^(٤)، وحديث: «مروا أولادكم بالصلاة لسبع»^(٥)، وهو صحيح، وحديث إمامة عمرو بن سلمة وهو ابن سبع سنين، وهو في البخاري^(٦)، وأشباه ذلك^(٧).

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/١٠٥).

(٢) هذه الأحاديث بتمامها وتخريجها تأتي -بمشيئة الله تعالى- في مواضعها من البحث.

(٣) متفق عليه، صحيح البخاري بشرح فتح الباري كتاب صفة الصلاة، باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل (٢/٣٤٥)، صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة النبي ﷺ ودعائه بالليل (٦/٤٤).

(٤) متفق عليه من حديث الربيع بنت معوذ رضي الله عنها انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الصوم، باب صوم يوم عاشوراء (٨/١٤).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) صحيح البخاري بشرح فتح الباري، كتاب المغازي، باب من شهد الفتح (٨/٢٣).

(٧) المجموع للنووي (٧/٤٢).

وقال ابن حزم: «... والله يتفضل بأن يأجرهم، ولا يكتب عليهم
إثماً حتى يبلغوا، فإن قيل: لا نية للصبي، قلنا: نعم ولا تلزمه، إنما تلزم
المخاطب المأمور المكلف، والصبي ليس مخاطباً ولا مكلفاً...»^(١)

وكلام ابن حزم - رحمه الله - في أن الصبي لا نية له لعله أن يحمل على
الصبي غير المميز، وإلا فإن بعض أهل العلم كالنوي ذكر أن للصبي
المميز نية صحيحة ومعتبرة شرعاً^(٢).



(١) المحلى (٧/ ٢٧٦).

(٢) المجموع (١/ ٣٣٣).

المبحث الأول حكم حج الصبي وبلوغه في أثناءه

سوف أتحدث -بمشيئة الله تعالى- في هذا المبحث عن مشروعية حج الصبي أو الحج به وهل إحرام الصبي يلزمه؟، وحكم حج الصبي المميز بغير إذن وليه، كما أتحدث عن أن حج الصبي لا يجزيه عن حجة الإسلام، وحكم ما لو بلغ في أثناء إحرامه بالحج، وذلك في المطالب الخمسة الآتية:

المطلب الأول مشروعية حج الصبي أو الحج به

أجمع أهل العلم على أن الحج لا يجب على الصبي، سواء أكان مميزاً أم غير مميز^(١)، لقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يعقل، وعن الصبي حتى يحتلم»^(٢).

لكن إذا حج الصبي المميز^(٣) فأحرم بإذن وليه^(٤)، ثم فعل ما يفعله الحاج،

(١) الاختيار لتعليل المختار للموصلي (١/ ١٥١)، البحر الرائق لابن نجيم (٢/ ٣٤٠)، الذخيرة للقرافي (٣/ ١٧٩)، الفواكه الدواني للنفراوي (٢/ ٧٨٩)، المجموع (٧/ ٣٩)، أسنى المطالب لتركيب الأنصاري (١/ ٤٤٤)، المغني (٥/ ٤٥)، كشاف القناع (٦/ ٢٠)، المحلى لابن حزم (٧/ ٣٦)، الإجماع لابن المنذر (ص ٥٦).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) وسيأتي حكم حج الصبي غير المميز بنفسه -بمشيئة الله تعالى-.

(٤) ويأتي -بمشيئة الله تعالى- حكم حج الصبي المميز بغير إذن وليه.

أو أحرم الولي عن الصبي - ممیزاً أو غير ممیز - فهل یعتقد الحج صحیحاً،
ویكون تطوعاً أم لا؟

اختلف الفقهاء فی ذلك علی قولین:

الأول: أن حج الصبي صحیح، سواء أحرم بنفسه بإذن ولیه، إن كان
ممیزاً، أو أحرم عنه ولیه، وكذلك إن كان غیر ممیز فأحرم عنه ولیه، وإلیه
ذهب أكثر أهل العلم^(١).

الثاني: أنه لا یصح حج الصبي، أو لا یعتقد، وقد نسب هذا القول إلى
أبي حنيفة - رحمه الله - جمع من الفقهاء، منهم: ابن قدامة^(٢) وابن رشد^(٣)
والنووي^(٤) والماوردي^(٥) والقرافي^(٦) وابن حجر^(٧).

ونسبه بعض الفقهاء كابن عبد البر^(٨) والقاضي عیاض^(٩) والخطاب^(١٠)،
إلى بعض المبتدعة، وقال الشوكاني: هو قول الهادوية من الشيعة الزيدية^(١١).

تحریر مذهب الحنفية فی المسألة:

أجمع فقهاء الحنفية علی صحة حج الصبي المميز بإذن ولیه، وكذلك

(١) مواهب الجلیل (٢/ ٤٧٥)، الشرح الصغير وبلغة السالك (١/ ٢٤٥)، المجموع (٧/ ٢٢)،
مغني المحتاج للخطيب الشربيني (١/ ٤٦١)، المغني (٥/ ٤٥)، كشف القناع (٦/ ٢٠)، المحلی
(٧/ ٢٧٨)، فتح الباري (٤/ ٧١)، نیل الأوطار (٥/ ١٧).

(٢) المغني (٥/ ٥٠).

(٣) بداية المجتهد (١/ ٣١٩).

(٤) المجموع (٧/ ٣٩).

(٥) الحاوي الكبير للماوردي (٤/ ٢٠٦).

(٦) الذخيرة (٣/ ٢٩٧).

(٧) فتح الباري (٤/ ٧١).

(٨) الاستذکار (٤/ ٣٩٨).

(٩) إكمال المعلم (٤/ ٢٢٩).

(١٠) مواهب الجلیل (٢/ ٤٧٥).

(١١) نیل الأوطار (٥/ ١٧).

حج غير المميز إذا أحرم عنه وليه، قال الزيلعي في تبين الحقائق: أعلم أن مقتضى القياس أن يكون التمييز والعقل من شروط الصحة، لكن ثبت في صحيح مسلم وغيره: أن امرأة رفعت إلى رسول الله ﷺ صبيًا، وقالت: ألهذا حج؟ قال: «نعم، ولك أجر»^(١)، فلا جرم أن قال مشايخنا -رحمهم الله- بصحة حجة الصبي، ولو كان غير مميز، ويحرم عنه الأب ومن بمثابته -يعني من الأولياء^(٢).

وقال الصدر الشهيد في المحيط البرهاني: «قال محمد في (الأصل): والصبي الذي يحج به أبوه يقضي المناسك ويرمي الجمار، وإنه على وجهين: الأول: إذا كان صبيًا لا يعقل الأداء بنفسه، وفي هذا الوجه إذا أحرم عنه أبوه جاز، والأصل فيه ما روي أن امرأة أخرجت صبيًا من هودجها، وقالت: يا رسول الله: ألهذا حج؟ فقال النبي ﷺ: «نعم ولك أجره».

الثاني: إن كان يعقل الأداء بنفسه يقضي المناسك كلها، يفعل مثل ما يفعله البالغ؛ لأن نوافل العبادة مشروعة في حق الصبي نظرًا له، حتى يثاب عليه، لو أتى به، ولو تركه يعاقب عليه...»^(٣).

إذن مراد من نقل عدم صحة حج الصبي أو عدم انعقاده عن أبي حنيفة مراده عدم انعقاده لازماً، بما يترتب على ذلك من عدم وجوب جزاء جنائته في أثناء الإحرام، فلو أحصر مثلاً وتحلل لادم عليه ولا جزاء ولا قضاء، ويؤيد هذا -أي أن المراد هو عدم انعقاد حجه لازماً- ما صرح به القاضي عياض في شرح مسلم، حيث قال: «ولا خلاف بين أئمة العلم في جواز الحج بالصبيان، إلا قومًا من أهل البدع منعوه، ولا يلتفت لقولهم، وفعل النبي ﷺ لذلك، وإجماع الأئمة والصحابة يرد قولهم، وإنما الخلاف للعلماء:

(١) سيأتي قريباً بنصه وتخريجه.

(٢) تبين الحقائق (٢/٣).

(٣) المحيط البرهاني لبرهان الدين مازة (الصدر الشهيد) (٣/٤٤).

هل ينعقد عليهم حكم الحج أم لا؟ وفائدة الخلاف في ذلك: إلزامهم من الدم والفدية والجبر ما يلزم الكبير أم لا؟ فأبو حنيفة لا يلزمهم شيئاً، وإنما يجتنب عنده ما يجتنبه المحرم على طريق التعليم والتمرين، وسائرهم يلزمونه ذلك، ويرون حكم الحج منعقداً عليه، إذ جعل له النبي ﷺ حجاً^(١).

وسياقي - بمشيئة الله تعالى - حكم ارتكاب الصبي محظورات الإحرام.

الأدلة:

أولاً: أدلة القائلين بصحة حج الصبي: استدلووا بالسنة والإجماع والآثار والقياس:

أما السنة:

١. عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ لقي ركباً بالروحاء^(٢)، فقال: من القوم؟ قالوا: المسلمون، فقالوا من أنت؟ قال: رسول الله، فرفعت إليه امرأة صبيّاً، فقالت: ألهذا حج؟ قال: «نعم، ولك أجر»^(٣) وفي رواية^(٤): «ففزعت امرأة فأخذت بعضد صبي فأخرجته من محفّتها»^(٥).

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (٤/٢٢٩)، وانظر: مواهب الجليل (٢/٤٦٧)، شرح النووي على مسلم (٩/٩٩).

(٢) الروحاء: موضع بين مكة والمدينة، على نحو ستة وثلاثين ميلاً من المدينة، وقيل على نحو أربعين. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٤/٩٠)، فتح الباري (١/١٢٦)، معجم البلدان للحموي (٣/٧٦)، المصباح المنير للفيومي مادة: (روح) (١/٢٤٥).

(٣) أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي، انظر: مسند أحمد (١/٢١٩)، صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الحج، باب صحة حج الصبي وأجر من حج به (٩/٩٩)، سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب في الصبي يحج (٢/١٤٢)، سنن النسائي، كتاب مناسك الحج، باب الحج بالصغير (٥/١٢١).

(٤) لأحمد وأبي داود، المراجع السابقة.

(٥) المحفة: بكسر الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الفاء: مركب من مراكب النساء كالهودج، إلا أنها لا تقبب -أي ليست لها قبة- كما تقبب الهودج، انظر: شرح الزرقاني على الموطأ (٢/٥٢٢)، القاموس المحيط باب الفاء فصل الحاء (٣/١٨٩).

٢. عن السائب بن يزيد رضي الله عنه قال: حج بي أبي مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع، وأنا ابن سبع سنين^(١).

٣. عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: حججنا مع رسول الله ﷺ ومعنا النساء والصبيان، فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم^(٢).

والأحاديث واضحة الدلالة على مشروعية حج الصبيان^(٣).
وأما الآثار، فمنها:

١. عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه طاف بابن الزبير في خرقه^(٤).
٢. عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن أبيه القاسم عن عائشة رضي الله عنها أنها كانا يجردان الصبيان في الحج ويطوفان بهم بين الصفا والمروة^(٥).
٣. عن ابن عمر رضي الله عنهما «أنه كان يحج صبيانه وهم صغار، فمن استطاع منهم أن يرمى رمى، ومن لم يستطع أن يرمى رمى عنه»^(٦).

(١) أخرجه أحمد والبخاري والترمذي، انظر: مسند أحمد (٤٤٩/٣)، صحيح البخاري بشرح فتح الباري، كتاب الحج، باب حج الصبيان (٧١/٤)، سنن الترمذي، كتاب الحج، باب ما جاء في حج الصبي (٢٥٦/٢).

(٢) أخرجه أحمد والترمذي وابن أبي شيبة وابن ماجه من طريقه والبيهقي والطبراني في الأوسط، وهو ضعيف: انظر: مسند أحمد (٣١٤/٣)، سنن الترمذي، كتاب الحج، باب ما جاء في حج الصبي (٢٥٧/٢)، مصنف ابن أبي شيبة، كتاب المناسك، باب في الصبي يرمى عنه (٦٥٥/٣)، سنن ابن ماجه، كتاب المناسك، باب الرمي عن الصبيان (١٠١٠/٢)، السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الحج، باب حج الصبي (١٥٦/٥)، المعجم الأوسط (٢٧٤/١)، البدر المنير (٣١٧/٦)، المجموع (٢١/٧)، نيل الأوطار (٣٢٨/٤).

(٣) المسوط (٦٢/٤)، الذخيرة (٢٢٣/٣)، الحاوي الكبير (٢٠٦/٤)، المبدع لبرهان الدين بن مفلح (٢٧/٣)، المحلى (٢٧٦/٧).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق، انظر: مصنف ابن أبي شيبة، كتاب المناسك، باب في الصبي يجب ما يجتنب الكبير (٨٢٥/٣)، مصنف عبد الرزاق، كتاب الحج، باب طواف الرجال والنساء معاً (٧٠/٥).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب المناسك، باب في يجب ما يجتنب الكبير (٨٢٥/٣).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة وأبو داود في مسائله، انظر: مصنف ابن أبي شيبة، كتاب المناسك، باب في الصبي يرمى عنه (٦٥٥/٣)، مسائل أبي داود (ص ١١٦).

وهذا يؤكد أن السلف من لدن الصحابة عليهم السلام يحجون بالصبيان، من غير نكير^(١).

وأما الإجماع، فقد أجمع أهل العلم على مشروعية الحج بالصبيان، ولم يخالف في ذلك إلا من شذ من لا يعتد بخلافهم^(٢).

وأما القياس، فهو أن الحج عبادة، فصحت من الصبي، قياساً على الطهارة والصلاة والصوم^(٣).

ثانياً: أدلة القائلين بعدم صحة حج الصبي: استدلووا بالسنة والمعقول: أما السنة، فحديث: «رفع القلم عن ثلاثة...».

ووجه الدلالة منه: أن الحج لا يجب على الصبي، وإذا لم يجب عليه، فلا يصح منه، لعدم تكليفه^(٤).

وأما المعقول، فمن ثلاثة أوجه:

- الأول: أن الحج عبادة بدنية، فلا يصح عقدها من الولي للصبي، كالصلاة^(٥).
- الثاني: إن الإحرام سبب يلزم به حكم، فلم يصح من الصبي كالنذر^(٦).
- الثالث: لو صح حج الصبي لوجب عليه قضاؤه إذا أفسده، وقضاؤه غير واجب عليه إذا أفسده لعدم تكليفه^(٧).

(١) الاستذكار لابن عبد البر (٤/٣٩٧)، التمهيد لابن عبد البر (١/١٠٤)، الحاوي الكبير (٤/٢٠٦)، المغني (٥/٥٠) وما بعدها، كشاف القناع (٦/٢٤-٢٥)، الذخيرة (٣/٢٩٧).
(٢) الاستذكار (٤/٣٩٧)، المجموع (٧/٣٩)، المغني (٥/٥٠) وما بعدها، شرح معاني الآثار للطحاوي (٢/٢٥٦).

(٣) المجموع (٧/٤٠)، الفروع لشمس الدين محمد بن مفلح (٥/٢١٥)، الاستذكار (٤/٣٩٨).
(٤) الحاوي (٤/٢٠٦)، المجموع (٧/٣٩).

(٥) المجموع (٧/٣٤)، الحاوي (٤/٢٠٦)، شرح معاني الآثار (٢/٢٥٦).

(٦) الذخيرة (٣/٢٩٧)، المجموع (٧/٣٩)، الشرح الكبير والإنصاف (٨/١٧).

(٧) المجموع (٧/٣٩).

المناقشة والترجيح:

أولاً: مناقشة استدلال القائلين بصحة حج الصبي:

نوقش استدلالهم بحديث: ألهذا حج؟ قال: «نعم، ولك أجر»، بأن المراد بالصبي في الحديث البالغ، لأنه يقال للبالغ صبي مجازاً^(١).

ويجاب عن هذا: بأن هذا تأويل باطل مردود لمخالفته لنص الحديث، ورواياته، فلا يفهم من كلمة «صبي» الواردة في الحديث إلا غير البالغ، ومما يقطع بذلك أن قوله في الحديث: «رفعت امرأة صبياً» يدل على صغره، إذ لا ترفعه غالباً إلا وهو صغير، لاسيما رفعه بذراعه، على ما جاء في الموطأ من رواية مالك بن أنس: «فأخذت بضبعي صبي لها» والضبع - بفتح الضاد - هو باطن الساعد^(٢).

ثانياً: مناقشة أدلة من قال بعدم صحة حجه:

١. أما استدلالهم بحديث: «رفع القلم عن ثلاثة» فقد نوقش من وجهين:

- الأول: أن القلم مرفوع عن الصبي، لأن الحج لا يجب عليه، ولكن إذا فعله صح منه، فكان القلم له، ولم يكن عليه، أي: لا يكتب عليه شيء إذا لم يحج، وليس في الحديث منع الكتابة له، وحصول ثوابه^(٣).

- الثاني: أن المراد بالحديث رفع الإثم، لا إبطال أفعاله، فلا يلزم من عدم تكليفه عدم صحة أفعاله^(٤).

(١) إكمال المعلم (٤/ ٢٢٩).

(٢) إكمال المعلم (٤/ ٢٢٩)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد القرطبي

(٣/ ١١)، شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ٥٢٤).

(٣) الحاوي (٤/ ٢٠٧)، المجموع (٧/ ٤٠).

(٤) المجموع (٧/ ٤٠).

٢. وأما قولهم: إن الحج عبادة بدنية، فلا يصح من الولي كالصلاة، فيجاء عنه بأن الصلاة لا تصح فيها الإنابة بحال، فلذلك لم يحز للولي أن يحرم بالصلاة عن الصبي، وهذا بخلاف الحج الذي تصح فيه النيابة، لذلك جاز للولي أن يحرم بالحج عن الصبي^(١).

٣. وأما القياس على النذر فينكسر^(٢) بالوضوء والصلاة، فإن الصبي لا يصح منه نذرهما، ولكن يصح منه فعلهما^(٣)، والنذر ينعقد بالقول، وقول الصبي ساقط، بخلاف الحج فإنه فعل ونية فهو كالوضوء^(٤).

٤. وأما قولهم: لو صح منه لوجب قضاؤه إذا أفسده، فيناقش: بأن وجوب القضاء على الصبي إذا أفسد حجه مسألة خلافية، وسيأتي بيانها مفصلة - إن شاء الله - وعلى القول بعدم وجوب القضاء عليه بعد البلوغ فإنه لا يلزم من إفساده العبادة وجوب قضائها عليه لعدم تكليفه^(٥).

القول الراجح:

والراجح الأولى بالقبول هو القول بصحة حج الصبي، سواء أكان مميزاً فأحرم بنفسه بإذن وليه أم كان غير مميز - ولو رضيعاً - فأحرم عنه الولي، وهو الحق الذي يتعين المصير إليه لصحة النقل فيه.

(١) الحاوي (٤/٢٠٧)، المجموع (٧/٤٠).

(٢) الكسر هو أن يوجد معنى العلة ولا حكم، والنقض: أن توجد العلة ولا حكم، انظر: المحصول للفخر الرازي (٥/٣٥٣)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/١٥٤، ١٥٦)، نهاية السؤل للأسنوي (٢/٢٠٣)، المجموع للنووي (٧/٤٠).

(٣) الذخيرة (٣/٢٩٧)، المجموع (٧/٤٠).

(٤) الشرح الكبير مع الإنصاف (٨/١٨).

(٥) المجموع (٧/٤٠).

وقد قال باستحباب الحج بالصبي عامة أهل العلم، سواء أكان مميزاً أم غير مميز.

قال ابن عبد البر: «صحح حج الصبي مالك والشافعي، وسائر فقهاء الحجاز، والثوري وأبو حنيفة وسائر فقهاء الكوفة، والأوزاعي والليث ومن سلك سبيلهما من الشام ومصر، وكل من ذكرناه يستحب الحج بالصبيان ويأمر به، وعلى هذا جمهور العلماء من كل قرن، وقالت طائفة: لا يحج بالصبيان، وهو قول لا يشتغل به ولا يعرج عليه، لأن النبي ﷺ حج بأغيلة بني عبد المطلب^(١)، وحج السلف بصبيانهم، وقال ﷺ في الصبي له حج، وللذي يحجه أجر، يعني بمعونته له وقيامه في ذلك به، فسقط كل ما خالف هذا من القول»^(٢).

وقال القاضي عياض: «وأجمعوا على أنه يُحج به -أي بالصبي- إلا طائفة من أهل البدع منعوا ذلك، وهو مخالف لفعل النبي ﷺ وأصحابه وإجماع الأمة»^(٣).

(١) يريد به ما رواه الخمسة إلا الترمذي عن ابن عباس ؓ قال: قدمنا رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة أغيلة بني عبد المطلب على حمرات، فجعل يلطخ -بالحاء المهملة- أفخاذنا ويقول: «أبيني -بضم الهمة وفتح الباء وسكون الياء وكسر النون وتشديد الياء، وتصغير ابني- لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس» والحمرات -بضم الحاء- جمع حمار، واللطخ هو الضرب الخفيف اللين. والحديث من رواية الحسن العرني -بضم العين المهملة- عن ابن عباس، وهو وإن كان ثقة إلا أنه لم يدرك ابن عباس، وقد حسن ابن حجر هذا الحديث، وصححه الألباني بمجموع طرقه، انظر: مسند أحمد (١/ ٢٣٤)، سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب التعجل من جمع (٢/ ١٩٤)، سنن النسائي، كتاب مناسك الحج، باب النهي عن رمي جمره العقبة قبل طلوع الشمس (٥/ ٢٧٢)، سنن ابن ماجه، كتاب المناسك، باب من تقدم من جمع لرمي الجمار (٢/ ١٠٠٧)، فتح الباري (٣/ ٥٢٨)، إرواء الغليل للألباني (٤/ ٢٧٦).

(٢) التمهيد (١/ ١٠٣-١٠٤).

(٣) إكمال المعلم (٤/ ٢٢٩)، وانظر: الاستذكار (٤/ ٣٩٨)، المنتقى للباقي (٣/ ٧٨)، مواهب الجليل (٢/ ٤٧٦)، المجموع (٧/ ٣٩)، المحلى (٧/ ٢٧٦).

المطلب الثاني إحرام الصبي لازم أم لا؟

إذا أحرم الصبي المميز بإذن وليه أو أحرم الولي عن الصبي غير المميز فهل يصير هذا الإحرام لازماً؟ أو يجوز أن يحلله الولي؟

قولان لأهل العلم:

القول الأول: إن الإحرام يصير لازماً، فلا يجوز إحلاله إلا بعد انتهاء النسك، وإليه ذهب جمهور الفقهاء ومنهم المالكية والشافعية والحنابلة^(١)، واستدلوا على ذلك بالكتاب والسنة.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فالله عز وجل أمر كل من دخل في نسك - حج أو عمرة - أن يتمه، ولا يخرج منه إلا بعد انتهائه، لأنه بإحرامه صار لازماً، وهو عام في الكبير والصغير^(٢).

وأما السنة: فحديث: فرفعت إليه امرأة صبيّاً وقالت: ألهذا حج؟ قال: «نعم ولك أجر»^(٣)، فأثبت النبي ﷺ أن له حجاً، فيلزمه إتمامه^(٤).

القول الثاني: أن إحرام الصبي أو الإحرام به غير لازم وإن كان صحيحاً، فيجوز إحلاله، ويرتفع برفضه، ولا تتعلق به كفارة، وإليه ذهب الحنفية والظاهرية وبعض الحنابلة كشمس الدين محمد بن مفلح صاحب كتاب الفروع، ورجح هذا القول في عصرنا الشيخ ابن عثيمين، وذلك لأن الحج

(١) الذخيرة (٣/ ٢٩٧-٢٩٨)، مواهب الجليل (٢/ ٤٧٦)، الحاوي (٤/ ٢٠٦-٢٠٧)، الفروع (٢١٣/ ٥)، المبدع (٢٨/ ٣).

(٢) الاستذكار (٤/ ٢٨٨)، نهاية المحتاج (٣/ ٣٤١).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) الشرح الممتع (٧/ ٢١)، إكمال المعلم (٤/ ٢٣٠).

بالصبي من باب التأديب والتعويد، ولأن الصبي غير مكلف، فليس هو من أهل الالتزام، وليس على لزومه دليل صحيح^(١).

المطلب الثالث

حكم حج الصبي المميز بغير إذن وليه

اختلف الفقهاء في الصبي المميز إذا أحرم بنسك من حج أو عمرة بغير إذن وليه، هل يصح إحرامه أم لا؟ على قولين:

القول الأول: أنه لا يصح إحرامه بغير إذن وليه، وإليه ذهب جمهور الفقهاء، ومنهم الحنفية والشافعية في الأصح والحنابلة في ظاهر المذهب والمالكية في قول عندهم، وذلك لأن الإحرام بالنسك يتضمن إنفاق المال والتصرف فيه، فيجري مجرى تصرفه في ماله الذي لا يصح إلا بإذن وليه، ومجرى سائر عقود التي لا تصح بغير إذن وليه^(٢)، وقال بعض الشافعية: وقضية التعليل أنه إذا لم يحتاج إلى مال زائد على ما يحتاجه في الحضر يصح إحرامه بلا إذن^(٣).

القول الثاني: أن إحرام الصبي المميز بغير إذن وليه ينعقد صحيحاً، وإليه ذهب المالكية في الأظهر والشافعية في وجه والحنابلة في قول، وذلك لأن الصبي المميز يصح إحرامه بالصلاة بغير إذن وليه، ويصح صومه بغير إذن وليه، فكذلك إحرامه بالنسك^(٤).

(١) الهداية وشرح فتح القدير (٢/ ٤٢٣)، البحر الرائق (٢/ ٣٤٠)، الفروع (٥/ ٢١٥)، الشرح الممتع (٧/ ٢١).

(٢) بدائع الصنائع للكاظمي (٢/ ١٦٠)، الذخيرة (٣/ ٢٩٨)، مواهب الجليل (٢/ ٤٨٦)، الحاوي الكبير (٤/ ٢٠٧)، المهذب والمجموع (٧/ ٢١-٢٢)، أسنى المطالب (١/ ٥٠٢)، المغني (٥/ ٥١)، الإنصاف (٨/ ١٨)، المحرر للمجدد بن تيمية (١/ ٢٣٤).

(٣) أسنى المطالب (١/ ٥٠٢).

(٤) المراجع السابقة في الهامشين.

وتفريعاً على القول الثاني: هل يجوز لوليه أن يحلله بعد الإحرام؟ ذهب المالكية إلى أن المصلحة إن كانت في تحليله وجب على الولي تحليله، وإن لم تكن هناك مصلحة من تحليله فلا يصح تحليله، وإن استوى الأمر خير الولي^(١).

وقال الشافعية: لوليه تحليله إذا رآه مصلحة^(٢).

وقال الحنابلة: يحلله الولي إذا كان فيه ضرر على الصحيح، وقيل: ليس له تحليله^(٣)، وإذا حلل الولي الصبي من إحرامه فلا قضاء عليه لا قبل البلوغ ولا بعده^(٤).

والراجح: هو عدم انعقاد إحرام الصبي المميز بغير إذن وليه، ولا يصح القياس على الصلاة والصوم اللذين يصحان من المميز بغير إذن وليه، لأنها عبادتان بدنيتان، ليس فيهما إنفاق مال، فجازا بغير إذن الولي، بخلاف الإحرام بالنسك - وهو عبادة بدنية مالية - لتضمنه إنفاق مال^(٥)، والله أعلم.

المطلب الرابع

حج الصبي لا يجزئه عن حجة الإسلام

اتفق أهل العلم - إلا من شذ منهم - على أن الصبي إذا حج في صغره ثم بلغ لم يجزه عن حجة الإسلام، بل يبقى عليه الفرض إذا استطاع إليه سبيلاً^(٦).

(١) مواهب الجليل (٢/ ٤٧٦)، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي (٢/ ٥، ٤).

(٢) المجموع (٧/ ٢٣)، أسنى المطالب (١/ ٥٠٢).

(٣) الإنصاف (٨/ ١٨)، المبدع (٣/ ٢٨)، الفروع (٥/ ٢١٥-٢١٦).

(٤) مواهب الجليل (٢/ ٤٧٦)، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي (٢/ ٤)، شرح الخرشي وحاشية العدوى (٢/ ٢٨٢).

(٥) الحاوي (٤/ ٢٠٧)، المجموع (٧/ ٢١-٢٢).

(٦) جامع أحكام الصغار للأستروشنى (١/ ٦١)، البناية للعيني شرح الهداية (٣/ ٤٣٠)، الشرح =

واستدلوا على ذلك بالسنة والإجماع والمعقول:

أما السنة، فأحاديث منها:

١. عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما صبي حج ثم بلغ الحنث فعليه أن يحج حجة أخرى»^(١).

٢. عن محمد بن كعب القرظي عن النبي ﷺ مرسلًا أنه قال: «أيما صبي حج به أهله فمات أجزأت عنه، فإن أدرك فعليه الحج...»^(٢).

والحديثان واضحان في الدلالة على أن حج الصبي - وإن وقع صحيحاً - لا يجزئ عن حجة الإسلام^(٣).

وأما الإجماع: فقد أجمع أهل العلم على أن الصبي إذا حج في صغره، ثم بلغ لا يجزئه عن حجة الإسلام، فإن استطاع بعد البلوغ لزمه أن يحج.

= الكبير وحاشية الدسوقي (٥/٢)، مواهب الجليل (٤٨٧/٢)، المهذب والمجموع (٥٦/٧)، الحاوي الكبير (٢٤٤/٤)، المغني (٤٤/٥)، كشف القناع (٢٠/٦)، المحلى (١٨/٧)، التمهيد (١٠٧/١)، إكمال المعلم بفوائد مسلم (٢٣٠/٤).

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح، والحاكم على شرطهما، ووافقه الذهبي، ورجح البيهقي وقفه، وصحح ابن خزيمة وقفه، وصحح ابن حزم رفعه، وكذلك ابن الملقن والألباني وغيرهم، انظر: المعجم الأوسط (٢١٣/٣)، المستدرک کتاب الحج (٤٨١/١)، السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الحج، باب إثبات فرض الحج على من استطاع إليه سبيلاً (٣٢٥/٤)، باب حج الصبي (١٥٦/٥)، صحيح ابن خزيمة، كتاب المناسك، باب الصبي يحج قبل البلوغ ثم يبلغ (٣٤٩/٤)، المحلى (٤٤/٧)، البدر المنير (١٥/٦)، صحيح وضعيف الجامع الصغير للألباني (ص ٤٥٠)، التلخيص الحبير (٢٨٩/٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة وأبو داود في المراسيل، وفي إسناده راو مبهم، انظر: مصنف ابن أبي شيبة، كتاب المناسك، باب في الصبي والعبد والأعرابي يحج (٨٢٣/٣)، المراسيل (ص ١٤٤)، البدر المنير (١٥/٦)، التلخيص الحبير (٤٨١/٢).

(٣) المغني (٤٥/٥)، كشف القناع (٢٠/٦)، المهذب والمجموع (٥٦-٥٧)، الحاوي (٢٤٤/٤)، الاختيار لتعليل المختار للموصلي (١٥٠/١)، بدائع الصنائع (١٦٠/٢)، الذخيرة (١٧٩/٣)، مواهب الجليل (٤٨٧/٢).

قال ابن المنذر: أجمعوا على أن المجنون إذا حج ثم صح، أو حُج بالصبي، ثم بلغ أن ذلك لا يجزئهما عن حجة الإسلام^(١).

وقال الترمذي: وقد أجمع أهل العلم عليه^(٢).

وبمثل هذا قال ابن عبد البر والقاضي عياض وغيرهم^(٣).

وأما المعقول، فمن وجهين:

- الأول: أن الحج عبادة بدنية فعلها الصبي قبل وقت وجوبها، فلم يمنع ذلك وجوبها عليه في وقتها، كما لو صلى قبل الوقت^(٤).

- الثاني: أن حج الصبي وقع تطوعاً فلا يجزئه عن الواجب بعده، كما لو صلى، ثم بلغ في الوقت^(٥).

وقد شذ عن الإجماع في المسألة فرقة، حيث قالت: إذا حج الصبي أجزأه عن حجة الإسلام، مستدلين بقوله ﷺ لما سألته المرأة: ألهذا حج؟ قال: «نعم، ...»^(٦).

وقد نسب البدر العيني هذا القول لداود بن علي الظاهري وطائفة من أهل الحديث^(٧).

قال الطحاوي في رد الاستدلال بالحديث: ولا حجة في قوله ﷺ:

(١) الإجماع لابن المنذر (ص ٥٧).

(٢) سنن الترمذي (٢/ ٢٥٦).

(٣) الاستذكار (٤/ ٣٩٨)، إكمال المعلم بفوائد مسلم (٤/ ٢٣٠)، المغني (٥/ ٤٤)، المبدع (٣/ ٢٨)، نيل الأوطار (٤/ ٣٢٩).

(٤) المغني (٥/ ٤٥)، المهذب والمجموع (٧/ ٥٨، ٥٧)، كشف القناع (٦/ ٢٠)، بدائع الصنائع (٢/ ١٦٠).

(٥) المراجع السابقة.

(٦) شرح معاني الآثار (٢/ ٢٥٦)، نيل الأوطار (٤/ ٣٢٩)، الاستذكار (٤/ ٣٩٩).

(٧) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٠/ ٢١٦).

«نعم» على أنه يجزئه عن حجة الإسلام، بل فيه حجة على من زعم أنه لا حج له، لأن ابن عباس رضي الله عنه راوي الحديث قال: أيها غلام حج به أهله، ثم بلغ فعليه حجة أخرى^(١).

المطلب الخامس

بلوغ الصبي في أثناء إحرامه بالحج

اتفق الفقهاء على أن الصبي إذا بلغ بعرفة أو قبل الوقوف فيها، وهو غير محرم، فأحرم ووقف فيها، وأتم المناسك فإن حجه تام، ويجزئه عن حجة الإسلام، لأنه لم يفته شيء من أركان الحج، ولا فعل شيئاً قبل وجوبه^(٢).

واتفقوا أيضاً على أن الصبي إذا حج ثم بلغ بعد فجر يوم النحر - أي بعد خروج وقت الوقوف بعرفة - لم يجزئه ذلك عن حجة الإسلام، وهو إجماع كما سبق^(٣).

ثم اختلفوا فيما إذا بلغ وهو محرم، وأدرك الوقوف بعرفة: هل يجزئه عن حجة الإسلام أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الصبي إذا أحرم بالحج ثم بلغ قبل الوقوف بعرفة، فوقف فيها، أو بلغ أثناء وقوفه فيها، أو بلغ بعد خروجه منها فعاد إليها قبل فجر يوم النحر، فإن حجه تام ويجزئه عن حجة الإسلام، وإليه ذهب الشافعية^(٤)

(١) شرح معاني الآثار (٢/ ٢٥٧).

(٢) المغني (٥/ ٤٥)، الشرح الكبير (٨/ ١٤)، المجموع (٧/ ٥٧)، مواهب الجليل (٢/ ٤٧٦)، الباب (١/ ٩١).

(٣) انظر (ص ٣٣٦) وما بعدها.

(٤) وقال أبو العباس بن سريج من الشافعية: إذا خرج الصبي المحرم من عرفة ثم بلغ ووقت الوقوف باق أجزأه ذلك عن حجة الإسلام، حتى ولو لم يعد إلى عرفة، قال: لأن إدراك وقت العبادة في حال الكمال كفعليها في حال الكمال، وقد ضعفه الشافعية، لأن إدراك الحج وفواته يتعلق بفعل =

والحنابلة في المذهب^(١)، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه، وطاوس وإسحاق بن راهويه، ورجح هذا القول ابن عبد البر من المالكية^(٢).

واستدلوا على ذلك بالسنة والمعقول:

أما السنة، فأحاديث منها:

١. عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي قال: أتيت النبي ﷺ بعرفة، وأتاه ناس من أهل نجد وهم بعرفة فسألوه، فأمر منادياً فنادى: «الحج عرفة، من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج...»^(٣).

ووجه الدلالة من الحديث: أن قوله ﷺ: «من جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمع فقد تم حجه» عموم يشمل من كان بالغاً وقت إحرامه، ومن كان صبيّاً فبلغ ووقف بعرفة وهو بالغ^(٤).

٢. عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: أهل النبي ﷺ بالحج، وأهللنا معه، فلما قدمنا مكة قال: «من لم يكن معه هدي فليجعلها عمرة، وكان مع

= الوقوف دون زمان الوقوف، لأن من لم يقف بعرفة بعد إدراك الزمان كان كمن لم يقف لفوات الزمان. انظر: الحاوي (٢٤٦/٤)، المهذب والمجموع (٥٦-٥٧).

(١) وهذا مقيد عند الحنابلة بما إذا لم يكن أحرم مفرداً أو قارناً وكان قد سعى بعد طواف القدوم كما سيأتي تفصيله - إن شاء الله تعالى - بعد هذا المطلب.

(٢) المرجعين السابقين، المغني (٤٥/٥)، الشرح الكبير (١٤/٨)، التمهيد لابن عبد البر (١١٢/١-١١٣).

(٣) أخرجه الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي، انظر: مسند أحمد

(٣٠٩/٤)، سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب من لم يدرك عرفة (١٩٦/٢)، سنن الترمذي،

كتاب الحج، باب فرض الوقوف بعرفة (٢٢٩/٢)، سنن النسائي كتاب مناسك الحج باب في

من يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة (٢٦٣/٥)، سنن ابن ماجه، كتاب المناسك، باب

من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع (١٠٠٣/٢)، صحيح ابن خزيمة، كتاب المناسك، باب ذكر

الدليل على أن الحاج إذا لم يدرك عرفة قبل طلوع الفجر من يوم النحر فهو فائت الحج غير مدركه

(٢٥٧/٤)، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان لابن بلبان، كتاب الحج، باب رمي الجمار أيام

التشريق (٢٠٣/٩)، المستدرک والتلخيص كتاب المناسك (٤٦٤/١).

(٤) الحاوي الكبير (٢٤٥/٤)، الشرح الممتع لابن عثيمين (١٩/٧).

النبي ﷺ هدي، فقدم علينا علي بن أبي طالب ﷺ من اليمن حاجاً، فقال النبي ﷺ: «بم أهلت، فإن معنا أهلك؟» قال: أهلت بما أهل به النبي ﷺ قال: «فأمسك، فإن معنا هدياً»^(١).

٣. عن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: قدمت على رسول الله ﷺ وهو منيخ بالبطحاء، فقال لي: «أحججت؟» فقلت: نعم، فقال: «بم أهلت؟» قال: قلت: لبيك بإهلال كإهلال النبي ﷺ قال: «فقد أحسنت، طف بالبيت، وبالصفا والمروة، وأحل...» الحديث^(٢).

قال ابن عبد البر^(٣) في وجه الدلالة من الحديثين: «جائز لكل من نوى بإهلاله بالإحرام أن يصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة، ولم يأمر النبي ﷺ علياً ولا أبا موسى أن يجدد النية لإفراد أو قران أو متعة، ولهذا جاز نقل الإحرام في الحج من شيء إلى مثله، وأن يدخل في الإحرام بوجهه ويصرفه إلى غيره، ويبني على إحرامه الأول، وهذا يدل على أن الصغير إذا دخل في الإحرام، ثم بلغ فينبني على إحرامه هذا في عمله، إذا صح الوقوف بعرفة»^{١.هـ}.

وأما المعقول، فمن وجهين:

- الأول: أن الصبي قد أدرك الوقوف بالغاً فأجزأه، كما لو أحرم تلك الساعة^(٤).

(١) متفق عليه، انظر: صحيح البخاري بشرح فتح الباري، كتاب الحج، باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ (٣/١٧٤)، صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الحج، باب إهلال النبي ﷺ وهدي (٨/١٦٤).

(٢) متفق عليه، انظر: صحيح البخاري بشرح فتح الباري، كتاب الحج، باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ (٣/١٦٤)، صحيح مسلم بشرح النووي، باب في نسخ التحلل من الإحرام والأمر بالإتمام (٨/١٦٤).

(٣) التمهيد (١/١١٢-١١٣).

(٤) المغني (٥/٤٥)، الشرح الكبير (٨/١٤).

- الثاني: أنه وقوف من مكلف تعقب إحراماً، صادف حرية وإسلاماً فوجب أن يسقط به الفرض، قياساً على من كان بهذه الأوصاف، فابتدأ الإحرام بالحج^(١).

القول الثاني: إن الصبي إذا أحرم بالحج، ثم بلغ لزمه تجديد الإحرام بعد البلوغ وقبل الوقوف بعرفة، فإن لم يجدد الإحرام وقع حجه تطوعاً، ولا يجزئه عن حجة الإسلام، وإليه ذهب الحنفية والظاهرية، وذلك لأن الإحرام منه حال الصبا انعقد للنفل، فلا ينقلب للفرض، كما أن إحرامه غير لازم، فينفسخ بتجديد الإحرام للفرض، لكونه محتملاً للفسخ^(٢).

القول الثالث: إن الصبي إذا أحرم بالحج ثم بلغ ولو قبل الوقوف بعرفة فإنه يتم حجه ويقع تطوعاً، ولا يجزئه عن حجه الإسلام، حتى ولو جدد الإحرام بعد البلوغ، وقبل الوقوف بعرفة، فإحرامه الأول لا يرفض، ولا ينقلب ذلك الإحرام فرضاً، بل هو باق على إحرامه الأول، وإليه ذهب المالكية في القول المشهور وابن المنذر^(٣).

واستدلوا على ذلك بالكتاب والمعقول:

أما الكتاب، فقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

ووجه الدلالة من الآية: أن الله عز وجل أمر كل من دخل في حج أو عمرة بإتمام ما دخل فيه، ومن رفض إحرامه فلم يمثل الأمر فلم يتم حجه ولا عمرته، فلا يجوز أن يرفض إحرامه، وإنما عليه أن يتمه^(٤).

(١) المذهب والمجموع (٥٦/٧) وما بعدها، الحاوي الكبير (٢٤٥/٤)، الكافي لابن قدامة (٤٦٣/١)، كشف القناع (٢٢/٦).

(٢) بدائع الصنائع (١٢١/٢)، البحر الرائق لابن نجيم (٣٤٠/٢)، المحلى (٢٧٧/٧).

(٣) وهناك رواية عن الإمام مالك: أنه لو أحرم الصبي، ثم بلغ قبل الوقوف بعرفة يجزئه عن حجة الإسلام إن نوى بإحرامه الأول حجة الإسلام، انظر: مواهب الجليل (٤٧٦/٢)، شرح الخرشي وحاشية العدوي (٢٨٤/٢)، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي (٥/٢)، المجموع (٦١/٧)، المبدع (٢٨/٣).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١١١/١).

وأما المعقول، فهو أن إحرام الصبي بالحج انعقد نفلاً إجماعاً، وما عقد نفلاً لا ينعقد فرضاً، كسائر العبادات^(١).

القول الراجح:

والراجح - والله أعلم - هو ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة من أن الصبي إذا أحرم بالحج ثم بلغ وأدرك الوقوف بعرفة قبل طلوع الفجر من يوم النحر أجزأه عن حجة الإسلام، ولو لم يجدد الإحرام لما يأتي:
١. قوة استدلاله من المنقول والمعقول.

٢. إن إحرام الصبي الموجود بعد بلوغه معتد به ويقع فرضاً، وأما ما كان قبل بلوغه فهو تطوع لم ينقلب فرضاً، فلا يعتد به، نظيره أن يبلغ وهو واقف بعرفة، فإنه يعتد له بما أدرك من الوقوف، ويصير فرضاً، دون ما مضى^(٢).

وعلى هذا لا يتأتى القول بأن إحرام الصبي انعقد للنفل، فلا ينقلب فرضاً كما قال المخالفون.

مسألتان:

المسألة الأولى: لو سعى الصبي بعد طواف القدوم، وقبل بلوغه، ثم بلغ، فهل يكتفي منه بهذا السعي؟ أو لا بد من سعي آخر بعد البلوغ؟
للعلماء في هذه المسألة قولان:

- الأول: أنه يلزمه سعي آخر بعد البلوغ، وهو الأصح عند الشافعية وقول عند الحنابلة، لأن سعيه قد وقع في حال النقص، فوجبت إعادته، بخلاف الإحرام فإنه مستدام بعد البلوغ، وأما السعي فلا استدامة له، وقد

(١) مواهب الجليل (٢/ ٤٧٦-٤٧٨)، شرح الخرشي (٢/ ٢٨٤).

(٢) المغني (٥/ ٤٥-٤٦)، الشرح الكبير (٨/ ١٤-١٦)، كشف القناع (٦/ ٢٢).

انقضى بكماله في حال النقص، ولأنه قد أتى بالركن الأعظم وهو الوقوف بعرفة، وغيره من الشعائر تابع له^(١).

- الثاني: أنه لا يلزمه سعي آخر، وهو وجه عند الشافعية، قالوا: لا يجب عليه السعي، كما لا يجب عليه إعادة الإحرام^(٢).

وأما الحنابلة فقد ذهبوا في الصحيح من المذهب إلى أن الصبي إذا أحرم مفرداً أو قارناً، ثم سعى بعد طواف القدوم قبل بلوغه، ثم بلغ بعد ذلك، فهذا السعي لا يجزئه بعد ذلك في حج الفريضة، لوقوع الركن في غير الوجوب، والإجزاء يكون باجتماع الأركان حال الكمال، ولا يجوز له أن يعيد السعي بعد البلوغ والوقوف، لأنه لا يشرع مجاوزة عدده ولا تكراره، وخالف الوقوف بعرفة من حيث إنه إذا بلغ بعده وأعاده في وقته يجزئه، إذ هو مشروع بمعنى أن استدامته مشروعة، ولا قدر له محدود^(٣).

وهذا القول من الحنابلة بناء على الصحيح من المذهب أن السعي ركن، أما لو قلنا: إنه واجب، فلا إشكال في إعادة السعي أو جبره بالدم^(٤).

والراجح - والله أعلم - أنه يأتي بعد البلوغ بالسعي، ويجزئه عن حجة الإسلام لقوة دليله، لأن السعي الأول قد أتى به كاملاً وقت صباه، فلا يجزئه عن الفريضة، وأما كون السعي لا يشرع تكراره فيمكن أن يقال إن الثاني ليس تكراراً للأول، إذ الأول كان وقت الصبا فهو نفل، وأما الثاني فهو مبتدأ به بعد البلوغ في فريضة.

(١) العزيز شرح الوجيز للرافعي (٤٢٩/٧)، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني (٣٢٧/١)، كشف القناع (٢٣/٦).

(٢) المجموع (٥٩/٧)، العزيز (٤٢٩/٧).

(٣) المبدع (٢٨/٣)، كشف القناع (٢٣/٦)، الإنصاف (١٦-١٥/١).

(٤) الإنصاف (١٦-١٥/٨)، الروض المربع للبهوتي وحاشية النجدي (٥٠٨/٣).

المسألة الثانية: إذا قلنا إن حجه قد أجزأه عن حجة الإسلام، فهل يلزمه دم، لأنه لم يحرم من الميقات بعد البلوغ أم لا؟

للشافعية قولان: أحدهما: نعم، لأن إحرامه من الميقات ناقص، فإن كماله أن يحرم من الميقات بالغاً، ولم يوجد ذلك، والثاني - وهو الأصح عندهم -: أنه لا دم عليه، لأنه أتى بها في وسعه، ولم تصدر منه إساءة^(١)، وهذا هو الراجح - والله أعلم.

فائدة: ذكر الرحيباني في مطالب أولي النهى^(٢)، أنه يتصور أن تقع حجتان صحيحتان في عام واحد، بأن يحرم الصبي المميز بإذن وليه، ويقف في عرفة، ثم يدفع منها، ثم يبلغ، لكن يطوف ويسعى إن لم يكن قد سعى بعد القدوم، ويكون هناك وقت وإمكان للرجوع إلى عرفة، فيحرم ويقف بعرفة ثم يطوف ويسعى وحينئذ يكون قد تم له حجتان، إحداهما نفل، والأخرى فرض.



(١) أسنى المطالب (١/٥٠٤)، الحاوي (٤/٢٤٥)، المهذب والمجموع (٧/٥٩، ٢٠٨).

(٢) (٢/٢٦٨).

المبحث الثاني من له ولاية الحج بالصبيان وكيفية

وأحدث في هذا المبحث -بمشيئة الله تعالى- عن: من له الولاية في أن يحج بالصبي أو يأذن له فيه، وهل للأُم ذلك؟ ثم أذكر كيفية حج الصبي أو إحجاجه، والمسائل المتعلقة به.

وإليك التفصيل في المطلبين الآتين:

المطلب الأول من له ولاية الحج بالصبي أو الإذن به

ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة في الصحيح من المذهب إلى أن الذي يحرم عن الصبي غير المميز، أو يأذن له فيه إن كان مميزاً هو من له ولاية المال عليه، سواء أكان أباً أم قياً أم وصياً، ولا يصح إحرام الأجنبي عن الصبي أو إذنه له فيه، لعدم الولاية.

فلو كان للصبي أب وجد، فلا يصح إحرام الجد دون إذن الأب، وكذلك لو كان له أب وأخ.

وإنما لم يصح إحرام غير الولي، لأن الإحرام يتعلق به إلزام مال، فلا يصح من غير ذي ولاية، كبيع شيء وشرائه له^(١).

(١) جامع أحكام الصغار (١/ ٦٠)، حاشية ابن عابدين (٢/ ٢٦٦)، بدائع الصنائع (٢/ ١٦)، =

غير أن الشافعية والحنابلة في وجه عند كل منهما قالوا بصحة إحرار نحو الأخ والعم وكذلك سائر العصبات، وإن لم يكن لهم ولاية المال^(١).

كما صحح بعض الشافعية إحرار الجد أبي الأب، ولو مع وجود الأب، ومع عدم إذهنه وبعضهم صحح عكسه^(٢).

وذهب المالكية إلى أن الذي يحج بالصبي هو الولي، ويجوز لكل من كان الصبي في حجره وكفاله أن يحرم به أو يأذن له فيه - إن كان الصبي مميزاً - وذلك لأن للكافل أخذ النفقة له، وتصرفه في شأنه، فكان نظره في ذلك جائزاً^(٣).

وهل يجوز للأُم أن تحرم عن الصبي أو تأذن له؟

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: أنه يجوز للأُم أن تحج بالصبي، فيحرم بإذنها إن كان مميزاً، أو تحرم عنه إن كان غير مميز، وإليه ذهب المالكية والشافعية في وجه والحنابلة في رواية رجحها ابن قدامة وغيره^(٤).

واستدلوا على ذلك بالسنة والمعقول:

= المهذب والمجموع (٢٠/٧) وما بعدها، الحاوي الكبير (٤/٢٠٧-٢٠٨)، مغني المحتاج (١/٤٦٢)، المغني (٥/٥١-٥٢)، الشرح الكبير والإنصاف (٨/١٩-٢٠)، كشف القناع (٦/٢٣-٢٤).

(١) المهذب والمجموع (٧/٢١، ٢٤-٢٥)، الحاوي (٤/٢٠٧-٢٠٨)، المغني (٥/٥٢)، الشرح الكبير والإنصاف (٨/١٩-٢٠).

(٢) المجموع (٧/٢٤)، روضة الطالبين للنووي (٣/١٢٠).

(٣) مواهب الجليل (٢/٤٨٤-٤٨٥)، شرح الخرشبي (٢/٢٨٢)، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي (٢/٣).

(٤) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي (٢/٣)، مواهب الجليل (٢/٤٨٥)، الحاوي (٤/٢٠٨)، المجموع (٧/٢١، ٢٥)، المغني (٥/٥١)، الإنصاف (٨/١٩-٢٠).

أما السنة، فبالحديث السابق: ... فرفعت امرأة إليه صبياً، فقالت: ألهذا حج؟ قال: «نعم، ولك أجر»^(١).

فقوله ﷺ: «ولك أجر» إثبات أن لها أجراً؛ لإذنها له وإنابتها وإحرامها عنه، قال ابن قدامة: «ولا يضاف الأجر إليها إلا لكونه تبعاً لها في الإحرام»^(٢).

وأما المعقول، فهو أن الصبي في كفالة أمه، فأشبهه ما لو كان في حجر وصايتها، كما أن للأم أخذ النفقة من الأب وتصرفها في حق الولد، وتنظر في بعض شأنه، فكان نظرها عليه في ذلك جائزاً، كنظرها في غيره بما يصلح شأنه^(٣).

القول الثاني: أنه لا يجوز للأم أن تحرم عن الصبي، ولا أن تأذن له فيه، وإليه ذهب الشافعية في الصحيح والحنابلة في رواية.

واستدلوا على ذلك بأن الأم ليس لها ولاية المال على الصبي، والإحرام يتعلق به إلزام مال، فلا يصح من غير ذي ولاية، كبيع شيء وشرائه له.

وأجابوا عن حديث: «ولك أجر» بأنه يحتمل أن الولي أحرم عنه، وإنما جعل لها الأجر لحملها له، ومعونتها له في المناسك، والإنفاق عليه، لأنه ليس في الحديث أنها أحرمت عنه، وعلى فرض أنها أحرمت عنه فيحتمل أن ذلك كان بإذن الولي، إذ إن للولي أن يأذن لمن يحرم عن الصبي، ويحتمل أنها كانت وصية^(٤).

(١) سبق تخريجه.

(٢) الحاوي (٢٠٨/٤)، المغني (٥١/٥)، الذخيرة (٢٩٨/٣)، المدونة الكبرى (٤٠٠/١).

(٣) مواهب الجليل (٤٨٥/٢)، الذخيرة (٢٩٨/٣).

(٤) المجموع (٢٤-٢٥)، الحاوي (٢٠٨/٤)، مغني المحتاج (٤٦١/١)، المغني (٥١/٥)، الشرح الكبير والإنصاف (٢٠-١٩/٨)، كشف القناع (٢٤/٦).

والراجح - والله أعلم - : أنه يصح للأُم أن تحرم عن الصبي، كما يجوز لكل من كان الصبي في حجره أن يحج به، أو يأذن له فيه - إن كان الصبي مميزاً - .
وظاهر الحديث جواز ذلك، لقوله ﷺ للمرأة: «نعم، ولك أجر» ولم يقل لوليه، ولا شرطه في إحرام الصبي، كما أن لكافل الصبي تمرينه على العبادات، حتى تصير له كالعادات^(١).

المطلب الثاني

كيفية حج الصبي أو الحج به؟

الأصل أن كل ما أمكن الصبي فعله بنفسه لزمه أن يفعله بنفسه، ولا ينوب غيره عنه، كالوقوف بعرفة، والمبيت بمزدلفة، ونحوهما، وما عجز الصبي عنه فعله الولي نيابة عنه.

وللفقهاء تفصيلات كثيرة، واختلافات في مسائل في هذا الموضوع، لذلك سأذكر - بمشيئة الله تعالى - كل مذهب على حدة، ثم أبين المسائل الخلافية ما أمكن، وذلك في الأفرع الخمسة الآتية:

الفرع الأول: ذكر مذاهب الفقهاء تفصيلاً في كيفية حج الصبي:
أولاً: مذهب الحنفية:

الصبي الذي يحج به أبوه يقضي المناسك ويرمي الجمار، وأنه على وجهين: - أحدهما: إن كان صبيّاً لا يعقل الأداء بنفسه، وفي هذا الوجه إذا أحرَم عنه أبوه جاز.

- الثاني: إن كان يعقل الأداء بنفسه يقضي المناسك كلها، ويفعل مثل ما يفعله البالغ.

(١) مواهب الجليل (٢/ ٤٧٨، ٤٨٥).

وينبغي لولي من أحرم من الصبيان أن يجرده ويغسله ويلبسه ثوبين: إزاراً ورداءً، ويجنبه ما يجنبه المحرم في إحرامه.

وبالجملة: فإن كل ما يقدر أن يفعله الصبي بنفسه لا تجوز النيابة فيه^(١).

ثانياً: مذهب المالكية:

يحرم الولي عن غير المميز ولو رضيعاً، ويجرده وجوباً من المخيط إن كان ذكراً، ووجه الأنثى وكفأها كالكبيرة، ويكون التجريد قرب الحرم - أي مكة - لا من الميقات للمشقة.

ويحرم الصبي المميز بإذن وليه من الميقات إن ناهز الحلم، وإلا فقرب الحرم، ويأمره الولي بأن يأتي بجميع أفعال الحج وأقواله من طواف (ويشترط في صحة طواف المميز ستر العورة وطهارته من الحدث والخبث) وسعي وركوع وتلبية وتجرد ورمي إلى غير ذلك، إن كان يقدر عليه، فإن لم يقدر عليه أو على بعضه فالولي ينوب فيما عجز عنه، إن كان ذلك الذي عجز عنه الصبي يقبل النيابة، ولا يكون إلا فعلاً، فيطوف عنه ويسعى ويرمي الجمار.

وأما مثل ركعتي الطواف أو الإحرام أو التلبية أو التجرد، وما أشبه ذلك فإنه لا تصح النيابة فيه، لأنها من الأعمال البدنية، وعليه فإن التلبية والركوع يسقطان عن الصبي حيث عجز عنهما، وقال بعضهم: للولي أن يؤدي ركعتي الطواف عن الصبي حيث عجز عنهما، لأن الصلاة تابعة للطواف، وركوع الطواف جزء من الحج الذي تصح فيه النيابة.

وعلى الولي أن يحضر الصبي - مميزاً أو غير مميز - المشاهد، كعرفة ومزدلفة ومنى والمشعر الحرام، وجوباً بعرفة وندباً^(٢) بغيرها.

(١) جامع أحكام الصغار (١/ ٦٠، ٦٤)، البحر الرائق (٢/ ٣٤٠)، الدر المختار للحصكفي وحاشية ابن عابدين (٢/ ٤٦٦).

(٢) إنها لم يجب على الولي أن يحضر الصبي لبست بمزدلفة بل يندب فقط، لأن مذهب المالكية أن المبيت =

والأفعال التي تقبل النيابة بعضها لا يجوز أن يفعله الولي عن نفسه وعن الصبي فعلاً واحداً كالطواف، ولكن يفعله عن نفسه، ثم عن الصبي ثانية، لأنه لا ينوب فعل واحد عن عبادة اثنين، كما أنه يجب أن يتقدم فعل النائب -الولي- عن نفسه قبل أن يفعله عن غيره -الصبي- والدليل على أنه لا ينوب فعل واحد عن نسك رجلين أن النائب قد لزمه هذا الفعل عن نفسه كاملاً على وجهه، فلم يجوز أن ينوب عن فعل غيره، ولأن فعله عن نفسه فرض، لأنه قد لزمه بإحرامه، وفعله عن غيره تطوع، ولا يجوز أن يكون فعل واحد يقضي به الفرض والتطوع.

وبعض الأفعال يجوز أن يفعله عن نفسه وعن الصبي في مرة واحدة، كالسعي بين الصفا والمروة، والوقوف بعرفة، والمبيت بمزدلفة، لأنه عمل لا يفتقر إلى الطهارة ولا يتعلق بالبيت كالحمل إلى منى وعرفة، بخلاف الطواف لأن له تعلقاً بالبيت، ويفتقر إلى الطهارة كالصلاة^(١).

ثالثاً: مذهب الشافعية:

الصبي إما أن يكون مرافقاً مميزاً يقدر على أفعال الحج أو يكون طفلاً يعجز عن ذلك.

فإن كان مميزاً مرافقاً أذن له وليه في ذلك، فإن أذن له فعل الحج بنفسه كغيره من البالغين، وإن كان طفلاً لا يميز فأفعال الحج على ثلاثة أضرب:

١. ضرب يصح من الطفل من غير نيابة ولا معونة له، وذلك الوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة ومنى.

٢. ضرب لا يصح منه إلا بنيابة الولي عنه، وذلك الإحرام.

= بمزدلفة سنة في الحج وليس واجباً، انظر: الذخيرة للقرافي (٣/ ٢١٣)، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي (٤٣/ ٢).

(١) المنتقى شرح الموطأ (٣/ ٧٨-٧٩)، شرح الخرشي وحاشية العدوي (٢/ ٢٨٢-٢٨٣)، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي (٢/ ٤-٣)، مواهب الجليل (٢/ ٤٧٥) وما بعدها.

٣. ضرب يصح منه، ولكن بمعونة الولي، وذلك الطواف والسعي ورمي الجمار.

فيغسله الولي عند إرادة الإحرام، ويجرده عن المخيط، ويلبسه الإزار والرداء والنعلين إن تأتى المشي منه، ويطيبه وينظفه ويفعل ما يفعله الرجل، ثم يحرم الصبي أو يحرم عنه الولي.

ومتى صار الصبي محرماً (بإحرامه عن نفسه أو بإحرام وليه عنه، بأن ينوي الولي جعله محرماً، كما إذا عقد له النكاح فيصير متزوجاً بمجرد ذلك)، فعل - كما سبق - ما قدر عليه، وفعل عنه وليه ما لم يقدر عليه، ويجب على الولي أن يجنبه ما يجنبه البالغ، فإن قدر الصبي على الطواف بنفسه علمه الولي الطواف فطاف، وإلا طاف به، ويشترط أن يكون الولي متوضئاً، أما الصبي غير المميز فلا يشترط أن يكون متوضئاً في أحد الوجهين، كما يشترط أن يكون الولي قد طاف عن نفسه، وفي وجه: يصح أن يطوف بالصبي، ويقع الطوفان عنهما.

والسعي كالطواف، فإن كان غير مميز صلى الولي عنه ركعتي الطواف، وإن كان مميزاً أمره بهما فصلاهما بنفسه.

ويشترط إحضار الصبي عرفات، سواء المميز وغيره، ولا يكفي حضور الولي عنه، وكذا يحضره مزدلفة والمشعر الحرام ومنى وسائر المواقف، لأن كل ذلك يمكن فعله من الصبي، ويجمع الولي في إحضاره عرفات بين الليل والنهار، وإن قدر الصبي على الرمي أمره به الولي، وإلا رمى عنه من ليس عليه فرض الرمي، ويستحب أن يضع الحصة في يد الطفل ثم يأخذ بيده ويرمي بالحصة، وإلا فيأخذها من يده ثم يرميها الولي، ولو لم يضعها في يده بل رماها الولي ابتداءً جاز^(١).

(١) الحاوي (٤/٢٠٨-٢١٠)، المجموع (٧/٢٨-٢٩)، نهاية المحتاج (٣/٢٣٧-٢٣٨)، مغني المحتاج (١/٤٦١).

رابعاً: مذهب الحنابلة:

يحرم الصبي المميز عن نفسه بإذن وليه، ويحرم الولي عن الصبي غير المميز.

وكل ما أمكن الصبي فعله بنفسه لزمه فعله، ولا ينوب غيره عنه فيه، كالوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة ونحوهما، وما عجز عنه عمله الولي عنه، قال جابر بن عبد الله رضي الله عنه: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجاجاً ومعنا النساء والصبيان، فأحرمننا عن الصبيان، وفي رواية: فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم^(١).

وقال ابن المنذر: كل من حفظت عنه من أهل العلم يرى الرمي عن الصبي الذي لا يقدر على الرمي^(٢)، وكان ابن عمر رضي الله عنه يفعل ذلك، وروي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه كان يُجج صبيانه وهم صغار، فمن استطاع منهم أن يرمي رمى، ومن لم يستطع أن يرمي رمى عنه^(٣)، وروي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه طاف بابن الزبير في خرقه^(٤).

وقال الإمام أحمد: يرمي عن الصبي أبوه أو وليه، وقال القاضي أبو يعلى: إن أمكنه أن يناول النائب الحصى ناوله، وإن لم يكن استحسب أن يوضع الحصى في يده فيرمي عنه، وإن وضعها في يد الصغير ورمى بها فجعل يده كالألة فحسن.

ولا يجوز أن يرمي عن الصبي إلا من رمى عن نفسه، لأنه لا يجوز أن ينوب عن الغير وعليه فرض نفسه، كما لا يصح أن يرمي غير المحرم عنه.

(١) سبق تحريجه.

(٢) الإجماع لابن المنذر (ص ٥٦).

(٣) سبق تحريجه.

(٤) سبق تحريجه.

وأما الطواف فإنه إن أمكنه المشي مشى، وإلا طَيف به محمولاً أو راكباً، فإن أبا بكر رضي الله عنه طاف بابل الزبير في خرقة، ولأن الطواف بالكبير محمولاً عذر يجوز، فبالصغير أولى.

ولا فرق بين أن يكون الحامل حلالاً أو حراماً ممن أسقط الفرض عن نفسه أو لم يسقطه، لأن الطواف للمحمول لا للحامل، ولذلك صح أن يطوف راكباً على بعير، وتعتبر النية في الطائف به، فإن لم ينو الطواف عن الصبي لم يجزئه، لأنه لما لم تعتبر النية من الصبي اعتبرت من غيره، كما في الإحرام، فإن نوى الطواف عن نفسه وعن الصبي احتمل وقوعه عن نفسه، كالحج إذا نوى به عن نفسه وغيره، واحتمل أن يقع عن الصبي، كما لو طاف بكبير ونوى كل واحد منهما، لكن المحمول أولى، واحتمل أن يلغو، لعدم التعيين، لكون الطواف لا يقع عن غير معين.

وذكر القاضي وجهاً أنه لا يجزئ الطواف بالصبي إلا ممن طاف عن نفسه أولاً، ولكنه على خلاف صحيح المذهب.

ويجرد الصبي في الإحرام، كما يجرد الكبير، وقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تجرد الصبيان إذا دنوا من الحرم^(١)، قال عطاء: «يفعل بالصغير كما يفعل الكبير، ويُشهد به المناسك كلها، إلا أنه لا يُصلّي عنه»^(٢).

خامساً: مذهب الظاهرية:

قال ابن حزم: «ونستحب الحج بالصبي وإن كان صغيراً جداً أو كبيراً، وله حج وأجر، وهو تطوع، وللذي يحج به أجر، ويحْتَنَب ما يَحْتَنَب المحرم،

(١) لم أجده بهذا اللفظ فيما اطلعت عليه في كتب السنة والآثار وإنما ورد أنها رضي الله عنها كانت تجرد الصبيان في الحج، كما في مصنف ابن أبي شيبة كتاب المناسك، باب في الصبي يَحْتَنَب ما يَحْتَنَب الكبير (٣/٣٣٨).

(٢) المغني (٥/٥٢-٥٣)، الشرح الكبير والإنصاف (٨/٢٠) وما بعدها، كشف القناع (٦/٢٤) وما بعدها.

ويُطاف به، ويُرمى عنه الجمار إن لم يطق ذلك، ويجزئ الطائف به طوافه بذلك عن نفسه، لأنه طائف وحامل، فهما عملان متغايران، لكل واحد منهما حكم، كما هو طائف وراكب^(١).

وذكر في موضع آخر أنه يصلي عن الصبي ركعتي الطواف^(٢).

وبهذا تبين لنا أن الفقهاء قرروا -إجمالاً- أن كل ما أمكن الصغير فعله، فعله بنفسه، مما يصح فعله منه، وما عجز عنه الصبي فعله عنه الولي. غير أنهم اختلفوا في بعض الفروع والمسائل تأتي -بمشيئة الله- فيما يأتي.

الفرع الثاني: هل يجوز للولي المحرم أن يحرم عن الصبي؟

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: أنه يجوز أن يكون الولي الذي يحرم عن الصبي محرماً، كما يجوز أن يكون حلالاً، وسواء أسقط الفرض عن نفسه أم لا، وإليه ذهب المالكية والحنابلة والظاهرية والشافعية في وجهه، لأن الولي لا يتحمل الإحرام عن الصبي، فيصير الولي به محرماً، حتى يمنع من فعله عنه إذا كان محرماً، وإنما الولي يعقد الإحرام عن الصبي، فيصير الصبي محرماً، فجاز أن يفعل ذلك الولي وإن كان محرماً^(٣).

القول الثاني: أنه لا يصح إحرام الولي عن الصبي إلا أن يكون حلالاً، فإن كان محرماً لم يصح إحرامه عنه، وإليه ذهب الشافعية في وجهه، لأن من كان في نسك لم يصح أن يفعله عن غيره^(٤).

(١) المحلى (٧/٢٧٦-٢٧٧).

(٢) المحلى (٧/٨).

(٣) حاشية الدسوقي (٣/٢)، حاشية العدوى على شرح الخرشي (٢/٢٨٢)، المغني (٥/٥٢-٥٣)،

كشاف القناع (٦/٢٦)، المحلى (٧/٢٧٦)، الحاوي (٤/٢٠٩)، المجموع (٧/٢٣).

(٤) الحاوي (٤/٢٠٩).

والراجع - والله أعلم - هو القول الأول لما ذكروه، وفيه جواب عن استدلال القول الثاني.

الفرع الثالث: حكم إحرام الولي عن الصبي المميز؟

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: أنه لا يصح إحرام الولي عن الصبي المميز، وإليه ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية في وجه، لعدم الدليل، ولأن كل ما قدر الصبي على فعله بنفسه لا تجوز النيابة فيه، ولا شك أن الصبي المميز يمكنه مباشرة الإحرام بنفسه، فلا يصح أن يفعله عنه الولي^(١).

القول الثاني: يصح إحرام الولي عن الصبي ولو كان مميزاً، وإليه ذهب الشافعية^(٢) في الأصح والظاهرية، وذلك لأنه مولى عليه، بدليل أنه لا يجوز أن يستقل بالإحرام، دون إذن وليه^(٣).

والراجع - والله أعلم - هو القول الأول، لما ذكروه، وأما عدم الاستقلال فينبغي أن يكون في الإذن بالإحرام، فإذا أحرم الصبي فينبغي أن يكون مستقلاً في كل ما يقدر عليه من قول أو فعل، حتى تتحقق الحكمة من الحج به، وهو تعويده على الطاعات.

(١) جامع أحكام الصغار (١/ ٦٠)، الدر المختار وحاشية ابن عابدين (٢/ ٤٦٦)، مواهب الجليل (٢/ ٤٨٢)، كشاف القناع (٦/ ٢٣)، المجموع (٧/ ٢٣).

(٢) وذهب بعض الشافعية إلى أنه لا يتعد إحرام الصبي المميز بنفسه، لأنه ليس له قصد صحيح، قال النووي: قال القاضي: هذا غلط، فإن له قصداً صحيحاً، ولهذا تصح صلاته وصومه وكذا الحج، انظر: المجموع (٧/ ٢٣).

(٣) المجموع (٧/ ٢٣)، نهاية المحتاج للرملي (٣/ ٢٣٦)، مغني المحتاج (١/ ٤٦١)، العزيز شرح الوجيز (٧/ ٤٢١).

الفرع الرابع: هل يشترط فيمن يطوف بالصبي أن يكون قد طاف عن نفسه؟

اختلف الفقهاء في المسألة على قولين:

القول الأول: ذهب المالكية والشافعية والحنابلة في وجه عند كل منهما إلى أنه يشترط في الولي المحرم الذي يطوف بالصبي أن يكون قد طاف عن نفسه أولاً، ولا يجزئه أن يحمله ليحمله به قبل أن يطوف عن نفسه، كالنيابة في الحج، فإنه لا يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه، لقوله ﷺ لرجل: «حج عن نفسك ثم عن شبرمة»^(١)، فمبنى الحج على عدم التبرع به مع قيام الفرض^(٢).

القول الثاني: ذهب الحنفية والحنابلة في الصحيح من المذهب والظاهرية والشافعية في وجه إلى أنه لا يشترط أن يكون الولي الذي يطوف بالصبي قد طاف عن نفسه أولاً، واستدلوا بحديث: «نعم ولك أجر»^(٣)، ولم يأمر النبي ﷺ المرأة أن تطوف بالصبي طوافاً مستقلاً مع أن المقام مقام بيان، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، ولأن الطواف يوجد من الصبي المحمول كالمریض المحمول^(٤).

(١) أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن عباس ؓ وصححه ابن حبان والبيهقي وابن حجر وغيرهم، انظر: سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب الرجل يحج عن غيره (١٦٢/٢)، سنن ابن ماجه، كتاب المناسك، باب الحج عن الميت (٩٦٩/٢)، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، كتاب الحج، باب الحج والاعتماد عن الغير (٢٩٩/٩)، السنن الكبرى للبيهقي في كتاب الحج، باب من ليس له أن يحج عن غيره (٣٣٦-٣٣٧/٤)، البدر المنير (٤٦/٦) وما بعدها، فتح الباري (٣٢٧/١٢).

(٢) المتتقى شرح الموطأ (٧٨/٣)، مواهب الجليل (٤٧٥/٢) وما بعدها، الحاوي (٢١٠/٤)، مغني المحتاج (٤٦١/٢)، الإنصاف (٢٢/٨).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) المحيط البرهاني (٩/٣)، البحر الرائق (٣٨١/٢)، الحاوي (٢١٠/٤)، العزيز شرح الوجيز (٣٤٢/٧)، المغني (٥٣/٥)، كشاف القناع (٢٦/٦)، المحلى (٢٧٦/٧).

والراجع - والله أعلم -: هو القول الثاني، لقوة استدلالهم، قال الكاساني في بدائع الصنائع: «لأن الطواف بالبيت قد حصل من كل منهما، غير أن أحدهما حصل بفعل نفسه، والآخر بفعل غيره، لا يقال: إن الفعل واحد، وهو من الحامل، لأن الفرض ليس هو الفعل نفسه، وإنما حصول الشخص حول البيت، كالوقوف بعرفة، لا فعل الوقوف، ولأن مثي الواحد يجوز أن يقع عن اثنين في باب الحج، كالبعير الواحد إذا ركبه اثنان فطافا عليه»^(١).
والسعي يأخذ حكم الطواف في هذه المسألة^(٢).

الفرع الخامس: هل يجوز للولي أن يصلي ركعتي الطواف عن الصبي؟

اختلف الفقهاء في المسألة على قولين:

القول الأول: ذهب المالكية في المشهور وبعض الحنفية إلى أنه لا يجوز أن يصلي عنه ركعتي الطواف، وعلى هذا تسقط عن الصبي الذي لا يستطيع أن يصلي، لأن الصلاة عبادة بدنية، لا تقبل النيابة^(٣)، لقوله ﷺ: «لا يصلي أحد عن أحد»^(٤).

القول الثاني: ذهب الشافعية والحنابلة والظاهرية وبعض الحنفية وبعض المالكية إلى أنه يجوز أن يصلي الولي عن الصبي غير المميز ركعتي الطواف،

(١) بدائع الصنائع (٢/ ١٢٨) (بتصرف يسير).

(٢) منحة العلام شرح بلوغ المرام للشيخ عبد الله الفوزان (١/ ١٣٠).

(٣) مواهب الجليل (٢/ ٤٨٣)، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي (٢/ ٤)، شرح فتح القدير (٢/ ٤٥٧)، البحر الرائق (٢/ ٣٥٦).

(٤) الصحيح أنه أثر موقوف على ابن عباس وابن عمر رضيهما الله عنهما، فأنشأ ابن عباس، رواه النسائي في سننه الكبرى بإسناد صحيح، كتاب الصوم باب صوم الحي عن الميت (٣/ ٢٥٧)، وأثر ابن عمر رواه عبد الرزاق، في مصنفه، كتاب الوصايا، باب الصدقة عن الميت (٩/ ٦١)، ورواه مالك في الموطأ بلاغاً، الموطأ شرح الزرقاني، كتاب الصيام، باب في الصيام عن الميت (٢/ ٢٤٧)، وانظر: التلخيص الحبير (٢/ ٤٥٤).

لأن الركوع لما كان كاجزاء من الطواف، والطواف يقبل النيابة ناب أن يركع عنه، فالصلاة تابعة للطواف، وذلك جزء من الحج الذي يقبل النيابة^(١).

والراجح - والله أعلم -: هو القول الثاني، لما ذكره، وأما أنه لا يصلي أحد عن أحد فذلك في الصلاة المستقلة، أما ركعتا الطواف فهما تبع له، ويجوز في التبع ما يجوز في الأصل.



(١) الحاوي (٢٠٩/٤)، المجموع (٢٩/٧)، نهاية المحتاج (٢٣٨/٣)، المغني (٢٠٢/٧)، الشرح الكبير والإنصاف (١٣/٤٥١-٤٥٢)، كشف القناع (٨/٤١٩)، تبيين الحقائق (٤/١٤٢)، حاشية ابن عابدين (٢/٥٦٩)، مواهب الجليل (٢/٤٨٣).

المبحث الثالث

ارتكاب الصبي محظورات الإحرام وعلى من تكون نفقة حجه؟

وأتحدث في هذا المبحث -بمشيئة الله تعالى- عن حكم ارتكاب الصبي محظورات الإحرام أو الحرم، وهل فيها كفارة أو جزاء؟ وإذا كانت: فهل على الصبي أو الولي؟ وإذا وجب فيها الصيام، فهل يصوم الولي أو الصبي إن استطاع، ثم أذكر حكم وطء الصبي المحرم وهل يلزمه به القضاء؟ وأخيراً أتحدث عن نفقة حج الصبي: هل هي في ماله أو في مال وليه؟ وإليك التفصيل في المطالب الستة الآتية:

المطلب الأول

حكم ارتكاب الصبي محظورات الإحرام أو الحرم

اتفق الفقهاء على أن الصبي لا يلحقه إثم إذا ارتكب شيئاً من محظورات الإحرام أو الحرم، سواء أكان مميزاً أم غير مميز، لأنه غير مكلف^(١). ثم اختلفوا في لزوم الفدية أو الجزاء أو الهدي على الصبي، وجاء اختلافهم على عدة أقوال:

(١) بدائع الصنائع (٢/ ٢١١)، مواهب الجليل (٢/ ٤٨٠)، المجموع (٧/ ٤٢)، الفروع (١/ ٤١٢).

القول الأول: ذهب الحنفية والظاهرية^(١) إلى أن الصبي لا يلزمه شيء من فدية أو جزاء أو كفارة بارتكابه شيئاً من محظورات الإحرام أو الحرم، كما لا يلزم ذلك ولية، وذلك لأن حرمة ارتكاب المحظورات بسبب الإحرام أو الحرم تثبت حقاً لله تعالى، والصبي غير مكلف وغير مؤاخذ بحقوق الله تعالى، وقد سبق أن إحرام الصبي غير لازم، ولكن ينبغي لوليه أن يجنبه ما يجتنبه المحرم تأديباً وتعويذاً، كما يأمره بالصلاة.

وقد رجح هذا القول شمس الدين محمد بن مفلح صاحب كتاب (الفروع) من الحنابلة، ورجحه في العصر الحديث الشيخ ابن عثيمين^(٢).

القول الثاني: ذهب المالكية إلى أن الصبي إذا ارتكب شيئاً من محظورات الإحرام أو الحرم لزم جزاء ذلك، لأن عمد الصبي في العبادات كعمد البالغ، وسواء أكان الصبي مميزاً أم غير مميز، ولو رضيعاً^(٣).

القول الثالث: ذهب الشافعية إلى أن ما يستوي عمد وسهوه، وذلك الحلق وتقليم الأظفار وقتل الصيد، إذا فعله الصبي المميز بالفدية واجبة، وما اختلف حكم عمد وسهوه، وذلك الطيب واللباس، فإن فعل ذلك الصبي المميز ناسياً فلا فدية فيه كالبالغ، وإن فعله عامداً فعلى قولين مبنيين على اختلاف قول الشافعي في عمد الصبي: هل يجري مجرى الخطأ أو مجرى العمد من البالغ العاقل؟

أحدهما: يجري مجرى الخطأ، فعلى هذا لا فدية فيه كالبالغ الناسي، والثاني: أنه عمد صحيح، فعلى هذا الفدية واجبة، كالبالغ العامد.

(١) الحجة على أهل المدينة لمحمد بن الحسن الشيباني (٢/ ٤١١)، البحر الرائق (٢/ ٣٤٠)، بدائع الصنائع (٢/ ٢١١)، المحلى (٧/ ٢٧٦-٢٧٧).

(٢) الفروع (٥/ ٢٢٣)، الشرح الممتع (٧/ ٢١-٢٢).

(٣) الفواكه الدواني (١/ ٤٢٦)، مواهب الجليل (٢/ ٤٨٦)، شرح الخرشي وحاشية العدوي (٢/ ٢٨٣)، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي (٢/ ٣-٤).

أما الصبي غير المميز، فلا فدية في ارتكابه محظوراً^(١).

القول الرابع: ذهب الحنابلة إلى أن محظورات الإحرام قسمان:

أحدهما: ما يختلف عمدته وسهوه كاللباس والطيب، والثاني: ما لا يختلف كالصيد وحلق الشعر وتقليم الأظفار، فالأول: لا فدية في ارتكابه الصبي له، لأن عمد الصبي خطأ، لعدم صحة قصده، والثاني: فيه الفدية^(٢). وسيأتي -بمشيئة الله تعالى- الترجيح في المسألة قريباً في مطلب مستقل.

المطلب الثاني

على من يكون جزاء جنايات الصبي في الإحرام أو الحرم؟

اتفق الفقهاء القائلون بأن جنايات الصبي في الحرم أو الإحرام يلزم بها الجزاء -على التفصيل المتقدم- واتفقوا على أنه إذا فعل الولي بالصبي شيئاً من محظورات الإحرام بغير عذر أو مصلحة الصبي، كما لو طيبه أو ألبسه أو حلق رأسه أو قلم ظفره بغير مصلحة فإن ذلك في مال الولي، لأنه هو الذي فعل بالصبي المحظورات، فكان الجزاء في ماله^(٣).

ثم اختلفوا فيما إذا ارتكب الصبي بنفسه شيئاً من محظورات الإحرام أو الحرم أو فعله به الولي لمصلحته، كما لو ألبسه مخيطاً للخوف عليه من نحو برد أو مرض، هل يكون جزاء ذلك في ماله أو في مال الولي؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن ما يلزم بارتكاب الصبي محظورات الإحرام أو الحرم، أو بفعل الولي ذلك لمصلحة الصبي، إنما هو على وليه، وإليه ذهب المالكية

(١) الحاوي (٤/٢١١-٢١٢)، المجموع (٧/٣١) وما بعدها، مغني المحتاج (١/٤٦١).

(٢) المغني (٥/٥٣)، الشرح الكبير والإنصاف (٨/٢٣) وما بعدها، كشاف القناع (٦/٢٧).

(٣) مواهب الجليل (٢/٤٨٦)، المجموع (٧/٣٣)، الحاوي (٤/٢١١)، الإنصاف (٨/٢٦)، كشاف القناع (٦/٢٧).

في ظاهر المذهب والشافعية في الأظهر والحنابلة في الصحيح من المذهب، وذلك لأن الولي هو الذي ألزمه الحج بإذنه له أو إحرامه عنه، فكان ذلك من جهته منسوباً إليه^(١).

القول الثاني: ذهب المالكية في قول عندهم والشافعية في وجه والحنابلة في رواية إلى أن ما يلزم بارتكاب الصبي محظورات الحرم أو الإحرام، أو بفعل وليه به ذلك لمصلحته إنما هو في مال هذا الصبي، لأن ذلك مال وجب بجنائته هو أو فعل به لمصلحته، فأشبهت الجناية على الآدمي، وكما لو استهلك مالاً لغيره، أو استهلك مال غيره لمصلحته^(٢).

القول الثالث: ذهب المالكية في قول ثالث عندهم إلى أنه إذا خرج الولي بالصبي فحج به، أو أذن له، وكان قد خاف عليه الضيعة - أي الضياع أو الهلاك - إذا تركه ولم يستصحبه معه فالجزء أو الفدية في مال الصبي، لأن خروجه به مصلحة له - أي للصبي - في هذه الحالة، أما إذا لم يخف عليه الضيعة بعده إن تركه فالجزء في مال الولي، لأنه هو الذي أحجه، أو أذن له^(٣).

المطلب الثالث

حكم صيام الولي أو الصبي فيما وجب من فدية بارتكاب الصبي محظوراً

إذا قلنا بوجوب أداء ما يلزم بارتكاب الصبي محظورات الإحرام على الولي،

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي (٢/ ٥، ٤)، مواهب الجليل (٢/ ٤٨٦-٤٨٧)، الحاوي (٤/ ٢١١)، مغني المحتاج (١/ ٤٦١)، المغني (٥/ ٥٤)، الإنصاف (٨/ ٢٥)، كشاف القناع (٦/ ٢٧-٢٨).

(٢) شرح الخرشي (٢/ ٢٨٣)، مواهب الجليل (٢/ ٤٨٦-٤٨٧)، الحاوي (٤/ ٢١١)، المجموع (٧/ ٣١)، المغني (٥/ ٥٤)، الإنصاف (٨/ ٢٥).

(٣) مواهب الجليل (٢/ ٤٨٦-٤٨٧)، شرح الخرشي وحاشية العدوي (٢/ ٢٨٣).

فدخل في الفدية صوم، فهل يصوم الولي؟ وإذا قلنا بأن ذلك على الصبي دون الولي فهل يصح منه الصوم - إن استطاع - حال صباه ويكون مجزئاً؟
أبين ذلك في الفرعين الآتين:

الفرع الأول: صيام الولي:

اختلف الفقهاء فيما إذا وجب على الولي فدية أو جزاء اقتضى صوماً بسبب ارتكاب الصبي محظورات الإحرام أو الحرم هل يصح صومه؟ أو أنه يطعم عنه أو يهدي؟ على قولين:

- الأول: ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الكفارة إن اقتضت صوماً صام الولي، لوجوبها عليه ابتداء، فصوم الولي عن نفسه، لا بالنيابة عن الصبي، إذ الصوم الواجب بالشرع لا تدخله النيابة، كقضاء رمضان^(١).
- الثاني: ذهب المالكية إلى أنه لا يصوم عنه وليه في الجزاء والفدية، ولكن يطعم عنه أو يهدي^(٢).

الفرع الثاني: صيام الصبي:

إذا قلنا إن الصبي يتحمل الجزاء على ما ارتكبه من محظورات وكان فيها صوم، فهل يجزئ صومه حال الصبا إن كان مميزاً، أو يبقى في ذمته حتى يبلغ؟
اختلف الفقهاء في المسألة على قولين:

- الأول: ذهب الشافعية في وجه والحنابلة إلى أنه لا يجزئه صومه حال الصبا، بل يبقى في ذمته حتى يبلغ، لأنه يقع واجباً، والصبي ليس ممن يقع عنه واجب^(٣)، وقال الحنابلة: فإن مات أطعم عنه، كقضاء رمضان^(٤).

(١) المجموع (٣٢/٧)، الإنصاف (٢٦/٨)، كشف القناع (٢٨/٦).

(٢) مواهب الجليل (٤٨٦/٢).

(٣) وقول الشافعية والحنابلة في هذا مبني على ما سبق ذكره من وجه عند الشافعية ورواية عند الحنابلة من أن ما يلزم بارتكاب الصبي محظورات الإحرام إنما هو على الصبي على التفصيل المتقدم.

(٤) المجموع (٣٣/٧)، كشف القناع (٢٨/٦).

- الثاني: ذهب الشافعية في وجه إلى أنه يجزئه صومه في حال الصبا، لأن صوم الصبي المميز صحيح^(١).

المطلب الرابع

الترجيح في مسألة ارتكاب الصبي محظورات الإحرام

سبق ذكر الخلاف في ارتكاب الصبي محظورات الإحرام، وهل جزاء ذلك عليه أم على الولي، وذكرت ما تفرع على الخلاف بين الفقهاء في مسائل عدة.

وقد ذهب الحنفية والظاهرية وبعض الحنابلة - كما سبق ذكره - أن إحرام الصبي المميز أو إحرام الولي عن الصبي غير المميز غير لازم، بل يجوز تحليله في أي وقت، ولا تتعلق به كفارة، وقد سبق ترجيح ذلك^(٢).

ولذلك فإن الراجح - والله أعلم - هو عدم لزوم شيء - من كفارة أو فدية أو جزاء أو هدي - بارتكاب الصبي محظورات الإحرام أو الحرم، لا على الصبي ولا على الولي، وهو مذهب الحنفية والظاهرية وشمس الدين محمد بن مفلح صاحب (الفروع) من الحنابلة، وهو ما رجحه الشيخ محمد بن عثيمين في عصرنا، وأسباب الترجيح هي ما يأتي:

١. إن جزاء جنایات الحرم أو الإحرام يثبت حقاً لله تعالى، فسقط عن غير المكلف، والصبي مرفوع عنه القلم بنص الحديث، فهو غير مؤاخذ بحقوق الله تعالى.

٢. إن هناك فرقاً بين لزوم الجزاء بارتكاب محظورات الإحرام والحرم، وبين لزوم بدل الجنایة على الأدمي أو ماله، فالأول ثبت حقاً لله

(١) المجموع (٧/ ٣٣).

(٢) انظر: (ص ٣٤٥).

تعالى - كما سبق - لذلك لا يلزم غير المكلف، أما الثاني فإنه يلزم المكلف وغير المكلف، لأنه من باب خطاب الوضع.

٣. إن حج الصبي إنما هو على سبيل التدريب والتعويد على الطاعات، فلو قلنا بلزوم الفدية ونحوها بارتكاب الصبي شيئاً من محظورات الحرم أو الإحرام فقد يؤدي إلى رغبة الناس عن الحج بصبيانهم - إذا تيسر لهم ذلك - خاصة وأنه من الصعب ضبط الصبي وإلزامه بموجبات الحرم والإحرام، والله أعلم.

المطلب الخامس

حكم الوطء من الصبي المحرم وهل يلزم به قضاء عليه؟

لقد أفردت الوطء من بين محظورات الإحرام، نظراً لأنه يكون سبباً لإفساد الحج ووجوب القضاء.

وقد اختلف الفقهاء هنا في مسألتين:

الأولى: هل يفسد الحج إذا وطئ الصبي؟

الثانية: هل يجب القضاء عند من يقول بفساد حج الصبي إذا وطئ أم لا؟ وإذا قلنا بوجوب القضاء هل يصح منه حال الصبا؟ أم لا بد من القضاء بعد البلوغ؟

وإليك التفصيل في الفروع الثلاثة الآتية:

الفرع الأول: هل يفسد حج الصبي إذا وطئ؟

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء ومنهم الحنفية والمالكية في المشهور

والشافعية في الأصح والحنابلة إلى أن الصبي يفسد حجه بالوطء كالبالغ^(١).

القول الثاني: ذهب بعض المالكية والشافعية في وجه إلى عدم فساد حج الصبي إذا وطئ، لأن الوطء الموجب لفساد الحج هو الموجب للغسل، ووطء الصبي لا يوجب الغسل في المعتمد عند المالكية^(٢).

الفرع الثاني: هل يجب القضاء على الصبي إذا أفسد حجه بالوطء؟
اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: أنه يجب عليه القضاء، وإليه ذهب المالكية في المعتمد والشافعية في الأصح والحنابلة في الصحيح من المذهب، لأن الوطء إفساد موجب للكفارة، فأوجب القضاء، كوطء البالغ، ولأن إحرام الصبي إحرام صحيح، فوجب القضاء إذا أفسده، كحج التطوع في حق البالغ^(٣).
قال ابن الصلاح من الشافعية: «وإيجاب القضاء على الصبي ليس بإيجاب تكليف، بل معناه ترتبه في ذمته كغرامة ما أتلف»^(٤).

القول الثاني: أنه لا يجب على الصبي قضاء الحج الذي أفسده بالوطء، وإليه ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة في وجه عندهما والظاهرية، لأن الحج عبادة بدنية، فلو قلنا بوجوب القضاء لأدى ذلك إلى وجوب عبادة بدنية على غير مكلف، وهو ليس أهلاً لأداء فرض الحج^(٥).

(١) بدائع الصنائع (٢/ ٢١٠-٢١١)، الدر المختار وحاشية ابن عابدين (٢/ ٥٥٨)، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي (٢/ ٦٨)، شرح الخرشي (٢/ ٣٥٨)، المجموع (٧/ ٣٤)، مغني المحتاج (١/ ٤٦٢)، المغني (٥/ ٥٣)، كشاف القناع (٦/ ٢٨).

(٢) بلغة السالك (١/ ٢٧٢)، حاشية الدسوقي (٢/ ٦٨)، الحاوي (٤/ ٢١١)، المجموع (٧/ ٣٤).

(٣) مواهب الجليل (٢/ ٤٨٧)، الفواكه الدواني (١/ ٤٢٦)، الحاوي (٤/ ٢١١)، مغني المحتاج (١/ ٤٦٢)، المغني (٥/ ٥٣)، الشرح الكبير والإنصاف (٨/ ٢٣-٢٦).

(٤) نهاية المحتاج (٣/ ٣٤١).

(٥) بدائع الصنائع (٢/ ٢١١)، جامع أحكام الصغار (١/ ٦٤)، المجموع (٧/ ٣٥)، الحاوي (٤/ ٢١١)، =

الفرع الثالث: هل يصح من الصبي قضاء حجه الفاسد بالوطء حال الصبا؟

إذا قلنا بوجوب القضاء على الصبي فهل يصح منه حال الصبا أم يلزمه بعد البلوغ؟
قولان:

القول الأول: أنه يصح منه في حال الصبا، وإليه ذهب المالكية والشافعية في الأصح وبعض الحنابلة، لأنه لما صلحت حالة الصبا للوجوب على الصبي في هذا صلحت لإجزائه^(١).

القول الثاني: أنه لا يصح منه القضاء في حال الصبا ولا يجزئه، بل بعد البلوغ، وإليه ذهب الحنابلة في الصحيح من المذهب والشافعية في وجه، لأن القضاء واجب، والصبا ليس محلاً لأداء الواجبات، فبنية الصبي تمنع التكليف بفعل العبادات البدنية، لضعفه عنها، ونظير ذلك وجود الاحتلام أو الوطء من المجنون، فإنه يوجب الغسل عليه لوجود سببه، ولا يصح منه إلا بعد إفاقته، لفقد أهليته للغسل في الحال^(٢).

والراجع - والله أعلم -: هو عدم وجوب القضاء على الصبي إذا أفسد حجه بالوطء، لا في حال الصبا ولا بعد البلوغ، وذلك لأن الصبي غير مكلف، فلو قلنا بوجوب القضاء عليه لأدى ذلك إلى وجوب عبادة بدنية على غير مكلف، ولأن الصبي إذا أفسد صلاته أو صيامه فلا قضاء عليه، وإنما يؤمر بالإعادة على سبيل التدريب والتعويد، فكذلك الحج لا يؤمر بقضاء، بل أولى، لما يلزم في الحج من النفقة والمشقة غالباً.

= المغني (٥/ ٣٥)، الشرح الكبير والإنصاف (٨/ ٢٣-٢٦)، المحلى (٧/ ٢٧٦-٢٧٧).

(١) مواهب الجليل (٢/ ٤٨٧)، الحاوي (٤/ ٢١١-٢١٢)، المجموع (٧/ ٣٥)، الإنصاف (٨/ ٢٦).

(٢) الإنصاف (٨/ ٢٦)، كشف القناع (٦/ ٢٨)، الحاوي (٤/ ٢١١)، المجموع (٧/ ٣٥).

المطلب السادس

نفقة حج الصبي هل هي في ماله أو مال وليه؟

إذا أحرم الصبي المميز بغير إذن وليه -وقلنا بالمرجوح وهو صحة إحرامه لازماً- كانت نفقة حجه في ماله^(١).

وقد اتفق الفقهاء على أن الولي إذا خرج بالصبي للحج فكانت نفقة الصبي في السفر، وفي أثناء أداء المناسك كنفقته في الحضر -أي مكان إقامته الأصلية- دون زيادة فهي في مال الصبي، لأن خروجه به لم يؤثر في زيادة النفقة، ونفقة الصبي في ماله إن كان له مال^(٢).

ثم اختلفوا فيما إذا زادت نفقته في السفر به للحج على نفقته الأصلية في مكان إقامته: هل تكون في ماله -إن كان له مال- أو في مال وليه؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب الشافعية في الأصح والحنابلة في الصحيح من المذهب إلى أن نفقته الزائدة هي في مال الولي، وذلك لأنه هو الذي أدخله في الحج من غير حاجة إليه في صغره، إذ النسك يمكن تأخيرها، ولأنه قد يجب عليه بعد البلوغ وقد لا يجب^(٣).

القول الثاني: ذهب الشافعية في وجه والحنابلة في رواية إلى أن نفقة حج الصبي الزائدة عن نفقته في الحضر تكون في ماله، وليس في مال وليه، وذلك لأن الحج له، فنفقته عليه كالبالغ، ولأن له فيه مصلحة بتحصيل الثواب له

(١) المجموع (٣٢/٧).

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي (٤/٢)، شرح الخرشي وحاشية العدوي (٢٨٣/٢)، بلغة السالك (٢٤٤/١)، الحاوي (٢١٠/٤)، المجموع (٣٢/٧)، مغني المحتاج (٤٦١/١)، المغني (٥٤/٥)، الشرح الكبير والإنصاف (٢٤/٨)، كشف القناع (٢٧/٦).

(٣) المجموع (٣٢/٧)، الحاوي (٢١٠/٤)، المغني (٥٤/٥)، الإنصاف (٢٤-٢٥).

والتمرن عليه، فصار كأجرة المعلم والطبيب ومؤنة تأديبه، وكل ذلك من مال الصبي^(١).

القول الثالث: ذهب المالكية إلى أن الولي إذا خرج بالصبي وكان يخشى عليه الضيعة - أي الضياع^(٢) - إذا سافر وتركه فإن النفقة الزائدة عن نفقة الحضر تكون في مال الصبي، كنفقة الحضر، وذلك لأن الخروج به كان لمصلحته، وهذا إن كان للصبي مال، فإن لم يكن له مال ففي مال الولي، ولا تبقى في ذمة الصبي، وأما إن كان لا يخشى عليه الضيعة إذا سافر وتركه فنفقة الصبي الزائدة حينئذ على وليه، لأنه أدخله في ذلك من غير ضرورة^(٣).

والراجح - والله أعلم - : هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من أن نفقة حج الصبي الزائدة عن نفقته المعتادة في مكان إقامته الأصلية تكون على وليه، وذلك لما يأتي:

١. إن الحج لا يجب إلا مرة واحدة في العمر، فلا حاجة للصبي إلى التمرن عليه في حال صغره، بل يحتمل ألا يجب عليه بعد بلوغه، فلا يجوز تكليفه بذل ماله من غير حاجة إليه.
٢. إن أجرة تعليم الصبي - ونحو ذلك من مؤنة تأديبه - ضرورة أو كالضرورة وإذا لم يجعلها الولي في صغر الصبي احتاج إلى استدراكها بعد بلوغه، بل إن ما يفوته من التعليم في الصغر قد لا يمكن أن يتداركه في الكبر، بخلاف الحج الذي إن فاتته في الصغر يمكن أن يتداركه في الكبر، وقد لا يجب عليه، كما سبق.

(١) الخاوي (٤/ ٢١٠)، المجموع (٧/ ٣٢)، المغني (٥/ ٥٤)، الإنصاف (٨/ ٢٤-٢٥).

(٢) والمراد بالضيعة - أو الضياع - الهلاك أو ما يختل حاله به، ومن ذلك معاشره أهل الفساد، والمسألة مفروضة إذا لم يكن للصبي كافل سوى من سافر به، انظر: حاشية العدوي على شرح الخرشي (٢٨٣/ ٢)، مواهب الجليل (٢/ ٤٨٤).

(٣) المدونة الكبرى (٢/ ٣٦٨)، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي (٢/ ٤)، بلغة السالك (١/ ٢٤٤).

٣. إن تفريق المالكية بين الخروج بالصبي مع خوف ضياعه، وجعل النفقة الزائدة في مال الصبي، لأن المصلحة حينئذ له، وبين الخروج به مع عدم خوف ضياعه، وجعل النفقة الزائدة حينئذ في مال الولي، هذا التفريق غير مسلم، لأنه إن خاف عليه الضياع إن خرج وتركه فينبغي أن لا يخرج به، لئلا يكلفه نفقة زائدة، فإن قيل: لكنه يريد أن يحج، وقد تكون الحجة واجبة عليه، فإنه يقال: إذن المصلحة للولي لا للصبي استقلالاً، فتكون حينئذ في مال الولي، والله أعلم وأحكم.



الخاتمة

أهم نتائج البحث:

١. يطلق الفقهاء الصبي على من لم يبلغ الحلم، وهو إما مميز أو غير مميز، فالمميز هو الذي يفهم الخطاب ويحسن الجواب، ولا يتحدد بسن معينة، وغير المميز هو من لم يكن كذلك.
٢. أجمع أهل العلم على أن الصبي غير المميز ليس مكلفاً ولا مخاطباً بالأحكام الشرعية، وكذلك الصبي المميز في قول عامة أهل العلم، وإن كان بعضهم ذهب إلى كونه مخاطباً بالمندوبات والمكروهات على سبيل التعويد والتمرين لا على التكليف، ولذلك فهو غير مخاطب بالواجبات والمحرمات.
٣. أجمع أهل العلم على أن الصبي لا تكتب عليه السيئات، وأكثرهم على أنه تكتب له الحسنات لفعله الطاعات كالصلاة والصوم والحج والزكاة ونحوها، تفضلاً من الله تعالى، والله ذو الفضل العظيم.
٤. يصح حج الصبي، سواء أكان مميزاً فأحرم بنفسه بإذن وليه، أم كان غير مميز -ولو رضيعاً- فأحرم عنه وليه، ولكن هذا الإحرام غير لازم، فيجوز التحلل أو الإحلال منه، ولا تتعلق به كفارة.
٥. إذا أحرم الصبي المميز بالحج من غير إذن وليه، فإن إحرامه لا

ينعقد، لأن الإحرام بالنسك يتضمن إنفاق المال، وهو لا يصح إلا بإذن الولي.

٦. أجمع أهل العلم -إلا من شذ- على أن الصبي إذا حج لا يجزئه عن حجة الإسلام، بل يجب عليه حجة الإسلام بعد بلوغه مستطياً مستوفياً للشروط.

٧. إن الصبي إذا أحرم بالحج ثم بلغ وأدرك الوقوف بعرفة قبل طلوع الفجر من يوم النحر أجزأه عن حجة الإسلام، ولو لم يجدد الإحرام، كما لا يلزمه دم لكونه لم يحرم من الميقات بعد البلوغ.

٨. إذا سعى الصبي بعد طواف القدوم، وقبل بلوغه، ثم بلغ ووقف بعرفة فإنه لا يلزمه سعي آخر بعد البلوغ، اكتفاء بسعيه الأول.

٩. إن من يجوز له أن يحج بالصبي أو يأذن له فيه هو وليه الذي له ولاية المال، كما يصح للأُم أن تحرم عن الصبي للحديث الصحيح أو تأذن له فيه، وكذلك كل من كان الصبي في حجره يجوز أن يحج به أو يأذن له فيه إن كان مميزاً.

١٠. الأصل في أداء الصبي المناسك: أن كل ما أمكن الصبي فعله بنفسه لزمه أن يفعله بنفسه ولا ينوب عنه غيره، كالوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة، وما يعجز عنه يفعله الولي نيابة عنه.

١١. يجوز للولي المحرم أن يحرم عن الصبي غير المميز، ولا يشترط أن يكون حلالاً، ولا يصح إحرام الولي عن الصبي المميز.

١٢. لا يشترط أن يكون الولي الذي يطوف بالصبي قد طاف عن نفسه أولاً، كما يجوز للولي أن يصلي ركعتي الطواف عن الصبي غير المميز.

١٣. إن الراجح - والله أعلم - هو عدم لزوم شيء من كفارة أو جزاء أو هدي بارتكاب الصبي محظورات الإحرام أو الحرم لا على الصبي ولا على الولي، لعدم لزوم إحرامه.

١٤. يفسد حج الصبي المميز بوطئه كالبالغ، ولكن لا يجب عليه القضاء، لا في حال الصبا ولا بعد البلوغ لعدم تكليفه.

١٥. نفقه حج الصبي الزائدة عن نفقته المعتادة في مكان إقامته الأصلية هي على وليه.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.



فهرس المصادر والمراجع:

أولاً: الحديث وشروحه:

١. الاستذكار لابن عبد البر، تحقيق: سالم محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢. إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء.
٣. البدر المنير لابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة، الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٤. التلخيص الحبير لابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م.
٥. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، مؤسسة قرطبة.
٦. الجامع الصحيح (سنن الترمذي) تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.
٧. سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر.
٨. سنن أبي داود، دار الكتاب العربي، بيروت.
٩. سنن الدارقطني، عالم الكتب، بيروت.
١٠. السنن الكبرى للبيهقي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الهند.
١١. سنن النسائي (المجتبى) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٢. سنن النسائي الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم حسن شلبي، مؤسسة الرسالة.
١٣. شرح الزرقاني على الموطأ، دار الكتب العلمية - ١٤١١هـ.
١٤. شرح معاني الآثار للطحاوي، تحقيق: محمد زهدي النجار ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٥. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.
١٦. صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتبة الإسلامية، بيروت، ١٣٩٠هـ.
١٧. صحيح البخاري بشرح فتح الباري، دار المعرفة، بيروت.
١٨. صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢هـ.
١٩. عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني، دار الفكر.
٢٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري، مطبوع مع صحيح البخاري، طبعة سابقة.
٢١. المراسيل لأبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.

٢٢. المستدرك للحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.

٢٣. مسند أحمد، دار صادر، بيروت.

٢٤. مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق: عامر الأعظمي، الهند، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

٢٥. مصنف عبد الرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.

٢٦. المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٢٧. المعجم الكبير للطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط ٢، مكتبة ابن تيمية.

٢٨. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد القرطبي، المكتبة الشاملة.

٢٩. المنتقى شرح الموطأ للباجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٠. منحة العلام شرح بلوغ المرام لعبد الله الفوزان، المكتبة الشاملة.

٣١. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني، المطابع الأميرية.

ثانياً: أصول الفقه:

٣٢. الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، محمد علي صبيح، القاهرة.

٣٣. إرشاد الفحول للشوكاني، مصطفى البابي الحلبي.

٣٤. البحر المحيط للزركشي، دار الكتب بالقاهرة، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣٥. التقرير والتحجير لابن أمير الحاج، دار الفكر، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٣٦. تيسير التحرير لأمر بادشاه، دار الفكر، بيروت.

٣٧. شرح الكوكب المنير لابن النجار، مكتبة العبيكان، الرياض.

٣٨. فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت لنظام الدين، مطبوع مع المستصفي، المطبعة الأميرية.

٣٩. القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام، تحقيق: عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ.

٤٠. المحصول للرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام، الرياض، ط ١، ١٤٠٠هـ.

٤١. المستصفي من علم الأصول للغزالي، المطبعة الأميرية ببو لاق، القاهرة.

٤٢. نفائس الأصول شرح المحصول للقرافي، المكتبة العصرية، لبنان.

٤٣. نهاية السؤل للإسنوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

ثالثاً: الفقه وقواعده:

أ) الفقه الحنفي:

٤٤. الاختيار لتعليل المختار للموصلي، تحقيق: عبد اللطيف محمد عبد الرحمن، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٤٥. الأشباه والنظائر لابن نجيم، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، مؤسسة الحلبي، ١٣٨٧هـ-١٩٦٨م.
٤٦. البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم، دار المعرفة، بيروت، ط ٢.
٤٧. بدائع الصنائع للكاظمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٤٨. البناية شرح الهداية للعيني، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٢م.
٤٩. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢.
٥٠. جامع أحكام الصغار للأستروشنى، تحقيق: د. أبي مصعب البدرى ود. محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة.
٥١. الحجة على أهل المدينة لمحمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: مهدي الكيلاني القادري، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.
٥٢. الدر المختار وحاشية ابن عابدين، مصطفى البابي الحلبي، ط ٢.
٥٣. شرح فتح القدير للكمال بن الهمام، مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م.
٥٤. غمز عيون البصائر على الأشباه والنظائر للحموي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٥. اللباب في شرح الكتاب للميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت.
٥٦. المبسوط للسرخسي، دار المعرفة.
٥٧. المحيط البرهاني للصدر الشهيد، دار إحياء التراث العربي.
- (ب) الفقه المالكي:
٥٨. بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٠، ١٤٠٨هـ.
٥٩. الذخيرة للقرافي، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب، بيروت، ١٩٩٤م.
٦٠. شرح الخرشي لمختصر خليل وحاشية العدوي، دار صادر، بيروت.
٦١. الشرح الصغير للدردير وبلغة السالك للصاوي، المكتبة التجارية، القاهرة.
٦٢. الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
٦٣. الفواكه الدواني للنفاوي، مصطفى البابي الحلبي، ط ٣، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.
٦٤. المدونة الكبرى للإمام مالك رواية سحنون، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٥. المقدمات الممهدة لابن رشد (الجد) م السعادة بمصر، ط ١.
٦٦. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب، تحقيق: زكريا عميرات، دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ.

ج) الفقه الشافعي:

٦٧. أسنى المطالب لتركيا الأنصاري وحاشية الرملي، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
 ٦٨. الأشباه والنظائر للسيوطي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
 ٦٩. إغاثة الطالبين للبكري الملباري، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
 ٧٠. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
 ٧١. الحاوي الكبير للماوردي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
 ٧٢. روضة الطالبين للنووي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
 ٧٣. العزيز شرح الوجيز للرافعي، دار الفكر.
 ٧٤. المجموع شرح المذهب للنووي، مطبعة الإمام بمصر.
 ٧٥. مغني المحتاج للخطيب الشربيني، مصطفى البابي الحلبي.
 ٧٦. نهاية المحتاج وحاشية الشبرايملي، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م.
- ### د) الفقه الحنبلي:

٧٧. الإنصاف لعلاء الدين المرادوي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب بالرياض، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٧٨. الروض المربع شرح زاد المستقنع للبهوتي، وحاشية النجدي، ط ١، ١٣٩٧هـ.
٧٩. الشرح الكبير على متن المقنع لشمس الدين بن قدامة، مطبوع مع الإنصاف، الطبعة السابقة.
٨٠. الشرح المتمتع على زاد المستقنع لابن عثيمين، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٨١. الفروع لشمس الدين محمد بن مفلح، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٨٢. الكافي لموفق الدين بن قدامة، المكتبة الشاملة.
٨٣. كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي، وزارة العدل السعودية، ط ١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٨٤. المبدع شرح المقنع لبرهان الدين إبراهيم بن مفلح، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٨٥. المحرر لمجد الدين بن تيمية، مكتبة المعارف بالرياض، ط ٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٨٦. مطالب أولى النهى في شرح المنتهى لمصطفى السيوطي الرحيباني، المكتب الإسلامي، دمشق.
٨٧. المغني شرح مختصر الخرقي لموفق الدين بن قدامة، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ود. عبد الفتاح محمد الحلول، دار عالم الكتب، الرياض، ط ٥، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

هـ) الفقه الظاهري:

٨٨. المحلى بالآثار لابن حزم، دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان.

رابعاً: مراجع اللغة والمصطلحات والبلدان:

٨٩. الصحاح في اللغة للجوهري، دار العلم للملايين، بيروت.
٩٠. القاموس المحيط للفيروز آبادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
٩١. لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ١.
٩٢. المصباح المنير للفيومي، تحقيق: د. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف بمصر.
٩٣. المطلع على أبواب المقنع للبعلي (ابن اللحام)، تحقيق: محمد بشير الأدلبي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٩٤. معجم البلدان للحموي، دار الفكر، بيروت - لبنان.

خامساً: مراجع عامة:

٩٥. الإجماع لابن المنذر، تحقيق: ومراجعة د. فؤاد عبد المنعم أحمد وعبد الله بن زيد آل محمود، دار الثقافة، قطر.
٩٦. تحفة المودود بأحكام المولود لابن القيم، م المدني بالقاهرة.
٩٧. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للمباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية، نارس - الهند، ط ٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.



محتويات البحث:

المقدمة.....	٣٢٥
المبحث التمهيدي: التعريف بالصبي وهل هو مخاطب شرعاً؟.....	٣٢٨
المطلب الأول: تعريف الصبي والألفاظ التي تطلق على من هو دون البلوغ.....	٣٢٨
المطلب الثاني: الفرق بين الصبي المميز وغير المميز.....	٣٢٩
المطلب الثالث: هل الصبي المميز مخاطب شرعاً؟.....	٣٣١
المطلب الرابع: حسنات الصبي تكتب له بفضل الله تعالى.....	٣٣٣
المبحث الأول: حكم حج الصبي وبلوغه في أثناءه.....	٣٣٦
المطلب الأول: مشروعية حج الصبي أو الحج به.....	٣٣٦
المطلب الثاني: إحرام الصبي لازم أم لا؟.....	٣٤٥
المطلب الثالث: حكم حج الصبي المميز بغير إذن وليه.....	٣٤٦
المطلب الرابع: حج الصبي لا يجزئه عن حجة الإسلام.....	٣٤٧
المطلب الخامس: بلوغ الصبي في أثناء إحرامه بالحج.....	٣٥٠
المبحث الثاني: من له ولاية الحج بالصبيان وكيفيته.....	٣٥٧
المطلب الأول: من له ولاية الحج بالصبي أو الإذن به.....	٣٥٧
المطلب الثاني: كيفية حج الصبي أو الحج به؟.....	٣٦٠
المبحث الثالث: ارتكاب الصبي محظورات الإحرام وعلى من تكون نفقة حجه؟.....	٣٧١
المطلب الأول: حكم ارتكاب الصبي محظورات الإحرام أو الحرم.....	٣٧١
المطلب الثاني: على من يكون جزاء جنائيات الصبي في الإحرام أو الحرم؟.....	٣٧٣
المطلب الثالث: حكم صيام الولي أو الصبي فيما وجب من فدية بارتكاب الصبي محظوراً.....	٣٧٤
المطلب الرابع: الترجيح في مسألة ارتكاب الصبي محظورات الإحرام.....	٣٧٦
المطلب الخامس: حكم الوطء من الصبي المحرم وهل يلزم به قضاء عليه؟.....	٣٧٧
المطلب السادس: نفقة حج الصبي هل هي في ماله أو مال وليه؟.....	٣٨٠
الخاتمة.....	٣٨٣
فهرس المصادر والمراجع.....	٣٨٦

